

لم يجز التحميل ذلك العدد لانه يستوي في العدد والمباح له بخلاف الالفاظ المأني بها فافيد  
جواز التحميل ذلك العدد وانه لا جناح عليه اكثر النقصا والفسيرين على ان الواو هنا  
على حالها والالزم الجميع بن التسع كل ذلك خطأ وجمل فان الجميع في الحكم لا يسلم لم  
الزمان لانك تقول ان يذ اليوم وعرفا مس لوقال لفظا والتوهم انه لا يجوز ان  
يقدر على عد منها ان ينقل الماعد وآخر ليس كذلك لان من زاد مكنه فله ان يزيد ما لم  
يتجاوز الاربع ومن نقص مكنه فله ان ينقص ما جرح لكون الواو للجمع بخلاف او فافهم ذلك  
للاجل ان نكح الاعداء المذكورة في زنته متعاقبة المحصر في الاربع وعدم جواز الزيادة في  
النكاح الدائم اجماعا لقوله عليه السلام لا يحل لما الرجل ان يجري اكثر من اربعة ارجام  
من بحر ايرولما سلم غيلان وعنده عشرة نسوة قال له النبي امسك بعود فارق سابع  
هن احدى ثاقبين نقل عن القاسمية من الزيدية جواز التسع لمكان الواو كما قلنا بل  
يلزمهم جواز ثمانية عشر لان قوله ثمنى متعاقبة جواز ثنتين خمسين كذا ابو ابي كذا نقل  
عنهم ولكنهم أنكروا نه هذا العدد مباح للرجل في الحر ايراما العبد فلا يجوز له نكاح اكثر من حرة  
لبطه او اربع اما عندنا وقال قوم انه كالحروية قال مالك في داود و ابو ثور وقال الشافعي  
وابو حنيفة واصحابه اجمعين لا يفتان الا غير حرتين كائنا او اميتن لنا قوله بيتا  
مر كلكم مثلا من انفسكم حل لكم مما ملكتم ايمانكم من شئ كما فيما زعمكم فافهم فيه

سواء في المساواة بين السيد وعبد وذلك على وجه الامتحان بليل <sup>على</sup> اجمع اصحابنا  
جواز كمال التمتع وانه لا يحصل له في عدم الحر والعبد وسيا البحث في جواز ما اجمع المسلمون  
على ان ملك العبد لا يجزى عنه ودموم لفظ الآلية الكريمة يؤيده فان لفظ العدم <sup>وكذا</sup>  
محدث التقدم عن من تقيد به بالحر اريد لا يرد عليه مع جواز الزيادة في التمتع لدخولها  
في الزواج والاملا كانت مباخره والازواج لا يجوز فمما تقدم في النصاب فلا يجوز في التمتع  
لانا نقول انه محمول على الدائم لا على البتة <sup>ولا</sup> الاقتصار على الواحد غير مشروط بخوف عدم العمل  
بجوز مطلقا وانما سوى من الحررة الواحدة وبين الاما وان كثرت الا نهن خف مؤنة <sup>ولا</sup>  
عمل بغيره في القسم مع جواز الفعل عليهم فلذلك اطلق باحتسب لم تقيد ما بعد وفيه  
دلالة على عدم وجوب القسمة بملك العبد <sup>على</sup> الزاوية الذين هم لغرضهم حافظون الا  
ازواجهم وما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فيمن استغنى في ذلك وليك هم العادون  
اي يضيطنونها ويغيثونها عن المباشرة والامام لا يقوى بها العاقل الضعيف <sup>العمل</sup>  
ولذلك لا يوتي بها في فعل ما خرجت من مفعول لا يقال ضربت لزيد ويقال لزيد ضربت كذا  
عمر لزيد ضارب لتقدم المفعول على الفعل فيكون اسم الفاعل في العمل فرعا على الفعل <sup>ضعيف</sup>  
بالوجهين معا قوله لا على ازواجهم الى اخره اي لا يضيطنونها على ازواجهم وما بينهم وعنده  
كما يقال من خفلت على زيد ماله على المحفوظ عليه لانه متفضل عليه به وذكر غشري ان في مجموع

ابي الموديع اذ اوجم اوانهم حافظون كافة احوالهم الا في حالة ترويههم وقسبرهم اوانهم لا يملكون  
 اذ اوجم فمن اتبعني وراؤك اي فمن طلب كالح غير الضعيفين فهم منجاذرون مدد ولا دفقة  
 الفصل اجماعهم على اعادة كماله في العدة وان سواهم ولا يلزم من نفي كمال العدة وان نفي العدة  
 عن غيرهم اذ اقررت افعالنا فوايد العبارات صريحة في الرجال التذكير الضعيف يكون حكم الشا  
 مستفاد من دليل خارج كما ان حكم اهل عصرنا مستفاد من بيان الرسول والامام في جميع  
 المعدوم في كل هذه صيغة الا يلزم جواز كالح العبد لكثرة قول المراد الضعيفان معاً وطلب  
 ويلزم جواز كالح العبد لكثرة الحكم الاستثناء فيحتاج الى منعه بدليل فكان الاول اولي  
 استعمال حقي ٢ ان الآية صريحة في انحصار سبب الاستثناء في القيمين المذكورين وهما  
 الزوج وملك اليمين على سبيل الانفعال لتحقيق اي المازواج او ملكين بحيث لا  
 يحتاج الى رفعان ذلك بقوله فمن اتبعني وراؤك فالكيفيك هم العادون  
 لما حكم اصحابنا بامانة المتعة والتحليل الامة بغير وجوب خولها في المنفعة بل بكونه ولا  
 كما باطلين فالمتعة داخل في المازواج واما التحليل فقال بعضهم داخل في المازواج  
 التحليل كالعقد المنقطع فيقع المهر وتقدر مدة وتحت خلافة بل هو داخل في ملك اليمين  
 فان الملك يتم على العين والمنفعة والتحليل عليك منفعة لذلك قال او ما ملكت ايمانهم لانه  
 يشترط في مدلول العقل ولو اراد ملك اليمين فقط فقال من ملكت ايمانهم ويؤيده روایات

روايات اصحاب الطائفة ان قول ملك المنفعة اعم من ان يكون تابعا للملك الاصل او منفردا  
قلت يلزم على قولك انما جازت وغير ذلك من العقود الممكنة للمنافع قلت خرج ذلك  
لاجماع ظهر ما ذكرناه ان البضغ لا يبيع بملك بعضه لانه لا يحل له العقد على ما قبله والا  
البيع ففسخ بعضها بالملك وبعضها بالعقد وهو باطل واختلف الاصحاب في تحصيل الشر  
لاخصه بل يوجب اجماع اقال جماعة لا يبيع والازم لبعضه قبل بيع وهو قول ابن ادریس  
الشديد وهو الاقوى عندنا لما قلناه ان الاباحة داخله في الملك فيكون سجاها بالملك  
لا يضر ما كون بعضه تبعا لبعضه منفردا لان الملك لا يملك بالشر والارث من جلبها  
الا انه سبب منقصة البضغ وبعض سبب الملك ليس بضر والا لزم تحريم بعضها اذا كان  
بعضها بالشر وبعضها بالارث وليس كذلك اتفاقا دل قوله من اشغى وادخلت  
هم العادون على تحريم كل المباح من غير زواج او ملك حتى يخله غيره فانه ايضا مما دار ذلك  
حيث الزوج حكم شرعي حادث فلا بد له من دليل على حصوله وهو العقد اللفظي المتلقى من  
النفس هو بجان المراه او من قام مقامها فيقول من الزوج او من قام مقامه والفاظ اليجا  
ثلاثة انك تملك لقولك نعم حتى تنكح زوجا غيره ٢ زوجتك لقولك نعم زوجنا كما يشكك لقوله  
نعم فما استمتعتم بهن من القول بكل لفظ والى عليه في استحصل لكم ما وادلكم ان يتنقوا بانكم  
محضين غير سافحين فما استمتعتم بهن فانهن اجورهن فرفضه ولا جناح عليكم فيما رزقتم



من الغلبة ان لم كان عليها حكما اصل الى اصل في ذل من عطفها على حرمت ما وراكم  
 ما في تلك المحرمات المذكورة قبل هذه وسيجى بانها واما موصولة بمعنى لا في ما وراكم موصولة على  
 على انما هو السهو وعلى انما في مرفوعة ان يتبعوا بذكر ما وراكم بدل الاستحالة الى اصل لكم  
 ابتعا ما شتم من اجل هذه المحرمات المذكورة وقال الرخصة مفعول له وهو ما لان  
 له شرط ان يكون فاعلا للفعل المعلق ليس لا ابتعا فاعلا لفاعل اصل التصدير غير محتاج  
 مع انه خلاف اصل محصل حال من ابتغوا وقال غير متاخرين لم يستعن بقوله محضين منه  
 متاخرين ان يرفع بغير ما وراكم من السمع وهو صيغ المثنى ومعها ما المعالجة في صيغة  
 المتعدي ثم تضمنت ما انما لان الزاني لا يحصل له الفعل الا بصيغة في رحم الزانية قال الجوهري  
 استمع بمعنى شمع والسمعة موصولة بفعل المفعول الذي استمعتم به النساء من اجماع اورد  
 او نظرا فاقوا من اجور من هو فاسد كما يحى بل المراد كالحاجة التبعة قوله ثم ولا خارج عليكم الى آخر  
 إشارة الى ان المتعاقبين بعبد نقضا اهدت ان شاء زاد ان في اجور والاصل او تعاقبا  
 لان المراد ولا خارج عليكم فيما تراضتم به من الابراء عن المهر وان فتدا ببناء على ان المراد به  
 الدائم لما يحى فغيره ان لم كان عليها في الارض بمصالحكم ومن حلة ذلك كالحاجة التبعة حكما  
 به جميع الاشياء موضعنا فوضع عقد التبعة لكم ليدلوا بقوا في الزنا والاولى كما قال على ما  
 ان سيمر نحن المتعة ما رنى ان اشعيا وبرى لا شقى اذا تقرر هذا فاعلم ان الآية محكمة

صريحاً يدل على باجتماع المتعة من وجه ان اللفظ الشرح اذا ورد بكل على الحقيقة  
 انتمت كما تقرر في الاصول والاعلاد ان النكاح لا يتطرق بالاصل والمهر متبعه فانه  
 متمتعاً ويؤيده ما نقلناه عن الجوهري في قد تقدمه فان قلت لم لا يجوز ان يراد  
 المهر بما لا يحصل به الا شفعاً فيتمتع بذلك اعتباراً ويؤيده ما صدر الآية فانه  
 يتضمن استبعاد الاحصان ومعلوم ان المتعة لا يحض عنكم قلت اجواب الاول انا  
 بينا ان ذلك حقيقته في المتعة فلو دل على غيره لزم المجاز او الاشتراك هما خلافاً  
 الاصل فلو دل على التقدير المشترك لم يفهم احد هما بخصته وعن الثاني بالبيع من اراقة  
 حصان انه ثبت معه الرجم بل معنى التعفف يؤيده قوله لا تعلم ما فحين سلطنا  
 لكن بعض اصحابنا حضوباً لو لم يكن المراد المتعة المذكورة لم يلزم شيء من المهر على  
 ينتفع من المهر الآية بنسبة والارم باطل فكله الملزوم واما بطلان الارم فالجواب  
 على انه لو طلعتما قيل ان يراد وخصيف مهر ما واما بيان الملازمة فانه على وجه  
 ايحاء الاجر لا استمتاع فلا يحيد به ان قلت لم لا يجوز ان يراد المهر المستصوب  
 انه لا ينفرد بالادخل فغير الاستمتاع عن الدخول قلت لم يتعرض الآية للاستقرار  
 بل الجواب يتبادر على انما نقول الاستمتاع يحتمل الدخول وعدمه والاعلام لا دلالة على محض  
 يكون تقدير الآية فما استمتعتم منهن فانهن اجراتن لان الاجر في الكل حقيقة في بعضه

مجازي كان يحكي استقرا ولو بتقيد او نظرت بشهوة وهو باطل سخاير بن عباس  
وابن جبر والي ابن كعب ابن مسعود جماعة كثرة فما استقم بمنهم الى اهل مسمى فانهم  
اجوز من فرقة ذلك في اراوة المتعة المذكورة وقد روي التعليل عن جبر بن  
ثابت قال اعطاني ابن عباس صحفا قال انا على قراءة ابي قرأت فيه فما استقم بمنهم  
الى اهل مسمى ذلك ان شبهه هو لا وقد انكره غيرهم على انه لو ثبت لكان  
قرانا والقران لا يثبت بالاحاد قلت الواجب الاول ان الميث مقدم على الثاني اذ قد  
على انسان بان يغيره ولا ان في صياغة المسلم الظاهر العداية عن الكذب عن الثاني اذ  
لم يثبت قرانا فالمانع ان يثبت بحكم ونحن نقنع بخبر الواحد في هذه الصورة خصوصا  
تناكده باجماع اهل البيت عليهم السلام ورواياتهم والنصم يحج باضعف من رواية هؤلاء  
المعطين بل منهم من يشرح بالحكام الثانية في التفسير الآية ويدل النص على اباة العقدة  
آخر اجماع اهل البيت عليهم السلام ورواياتهم فيه مشهورة مذكورة في ثبوت احاديثهم ولو احو  
الاطاعة لذكرت بنده منها واجماعهم تحية كما نقر في الاصول وقال اني تركت فيكم  
التقليد كتاب بعد وعرفني اهل بيتي ما ان يسكنتم بها ان تضلوا الفل انما حسنة والعالم عن ابن  
انه كان يفتي بها ويعمل عليها ومناظرة مع ابن النضر في ذلك مشهورة وقول ابن عباس  
في ذلك تحية كما قال عنه امه كيف سلى علما ودعوى الخصم جوزه من ذلك ممنوع انتهى

اشهر الرواية عن عمر بن الخطاب <sup>رضي الله عنه</sup> قال كنا في عهد رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ما احرمنا  
 واعاقب عليها منعت <sup>من</sup> الحج <sup>والنساء</sup> وروى الطبرسي كتابا <sup>في</sup> المستبرئة <sup>قال</sup>  
 ملأت كن على عهد رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> انا محرم من معاقب عليهن متعة الحج ومتعة النساء  
 وعلى غير العمل الا اذن فمئة شهادة منها كانت على رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> معلوم <sup>ان</sup>  
 ليس تحليل ولا تحريم <sup>من</sup> ان نزل ولا خلاف انها كانت مشروعة <sup>من</sup> خصم يقول انها <sup>من</sup>  
 فلما التشرعية واية النسخ واية ولا يطرح الدراية بالرواية <sup>من</sup> انها منقضية <sup>فالمسقة</sup>  
 من جهات التبع ولا تعلم به ضررا عاجلا ولا اجل وكل ما كان هذا <sup>من</sup> انشائه فهو مباح  
 مباحة ما اكبر في جماعته واما الصغير فلا ناسك على تقديره ولا له لو كان <sup>من</sup>  
 شي من المقاصد كان اياها غلبا <sup>من</sup> هو متفق اتفاقا واما شرعا وليس الا لكان <sup>من</sup> متمسكا  
 بخصم ليس <sup>من</sup> فلسس واختار بوجوه <sup>من</sup> قولهم فمن تنفي <sup>من</sup> ذلك فادليك <sup>من</sup> العلم  
 فالمستمتع بها ليست زوجة ولا ملكا واما الثاني فاتفقا واما الاول فلانها لو كانت  
 زوجة لثبت لها النفقة والارث <sup>من</sup> القسم <sup>من</sup> وقع بها طلاق <sup>من</sup> غير ذلك <sup>من</sup> احكام الزنا  
 واللازم بطلانها <sup>من</sup> الامامية <sup>من</sup> كذا <sup>من</sup> المردوم <sup>من</sup> الروايات <sup>من</sup> فيها ما رواه عبد الله <sup>من</sup> الحسن  
 محمد بن علي بن ابي جعفر <sup>من</sup> رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> انه بهي عن متعة النساء يوم خير <sup>من</sup> عن الحسن <sup>من</sup> المونسنة <sup>من</sup> ومنها  
 البرج بن سريته <sup>من</sup> قال سكونا الغزيرة في حجة الوداع فقال استمتعوا من بين النساء <sup>من</sup>

انك تجعل نيا و ينهن اجلا فتر و حبت المرأة و كنت عند مالك اللبنة ثم عدت على  
 رسول الله وهو قائم بين الركنين الباب هو يقول اني كنت قد اذيت لكم في الاستماع  
 الا فان الله قد حرما الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا يات  
 مما اتيتموهن شيئا منها ما روى عن عمر بن الخطاب قال اذن لنا رسول الله بالبعثه  
 حرما والله اعلم ان سببا تمتع وهو محض الارحمة بالحجارة الا ان ياتي بربعة شهود  
 بان رسول الله احلها بعد احرهما ١٢٠ اجماع فان فتوى الصحابة و اتنا بعين و  
 الامصار على خلاف الاعضا على منعها و اجواب الاول بالمنع من كونها ليست زوجة  
 اما عندنا فبالاجماع و اما عند الجمهور في الرواية المذكورة عن سيرة انه قال فزوجت  
 قولهم لو كانت و جنة لبنت لها النفقة قلنا منع اهلا منه لصدق الزوجية مع عدم  
 هذه الاحكام فان النفقة تسقط مع النشور و البذر ان يقطع مع الرق و العتق و الكفر الا حصان  
 لا يثبت قبل الدخول بالزوجية و القسم لا يحل و لا يقطع صدق الزوجية و كما حصنة  
 تلك النعمان بوجوه الدلالة فكذا انها و عن عدم اما الرواية عن علي فباطلة لا تعلم  
 من يريه مذهب لاده خلافا فقال ان يروى عن النبي ما يخالف على ان خبره سيرة  
 دل على ان الاذن في حجة الوداع و خبر على يوم خيبر و حجة الوداع متاخرة عن خيبر و لو كان  
 الله الذي نسب على واقعا و الا على التحريم لزم نسخا مرتين لا قابل في ذلك ايضا

ايضا خبر سيرة يرفع النعم في الذي نفهمه حسب على فينقط الاحتياج به وانا خبر سيرة طعن  
 في سنده واولا باختلاف الفاظ الدالة على مصطلح واثية ثانيا ومعاينة اخبار  
 اهل البيت عن النبي بالامامة ثانيا وبانه خبر واحد فيما يعم اليهودي النعا واما قول  
 فاختاره فيه فانه يرجع الى قول صحابي هو معارض يقول ابن عباس وابن مسعود وغيرهما  
 وعن <sup>ابن</sup> بالمنع من مجموع الا جماع مع مخالفة الشيعة باجمعها ومنهم فضلا اهل البيت  
 سادتهم عليهم السلام استحسن لم ينقطع عنكم طولا ان تلك المحصنات المؤمنات فمن ما  
 حكيت ياكم من فتيانكم المؤمنات الله علم بانكم بعضكم من بعض فالكوا من اذن اهل  
 وتوهم من جوارهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان فاذا انحصرن  
 فان من بغاضته فاعليهن نصف ما على المحصنات من القدر في ذلك لمن خشي العفت  
 وان خبر واخير لكم وانتم غفور رحيم من شدة طيبة وتطعم مخزوم لم نعطوا عن مجمل ولم يعكس  
 والفرق في اللفظ من العبد ومن منكم للبعوض في ركبت وكيف تعمل الزيادة  
 مع استعانة المقادير مصدر الطول بضم الطاء والصفة طويل وغير المقادير مصدره  
 الطول بفتحها والصفة طائل ومرد من لم يكن له زيادة مال النكاح الحار فيلك الاما  
 عليهم لانهم اخف منونة من الحار والفتيات الملوكات يقول العرب لانه فتاة وللعبد  
 والمراد بالمحصنات هنا العفيفات التي تحسن النفس بعقلها التام وكذا المراد بقوله محصنات

١  
 مسافحة والاخذ ان الاصدفا اي اخذاه اصدفا يكون من مترادف الفرق بين مسافحة  
 فرق ما بين العام والخاص فالسافحة ملك سراج وجره وخذاه الاخذان بكونه اوقوله  
 فاذا احسن اي تزوج من صر محضات بالا زواج وفسر العشرى المحضات في اول الآ  
 بالحرارة ثبت عند فقد كاحص لا ما قبله بان يكون المراد من كالفه سبعين محضات  
 لا حصان من عين احوال الاما من الاستبدال لا منها في فية نظرا لانه عدول عن ظاهر اللفظ  
 جعل الموصوف محذوفاً اي المحضات الحار اولى اذ اقرر هذا فقينا احكام ظاهر الآية  
 اباحت كالح الاما بالعقد مشروط بعدم الطول خشيته الغت واجتاحت في على تحريم  
 بغيره بشرطين في مخالف بوضعية محل ذلك على الافضل لانه يكون محرماً بدونها وجوا  
 حسن للغير وبالاول قال بعض اصحابنا محجبا بالشرعية المذكورة فيقول اباقر عليه السلام  
 وقد تسئل عن الرجل يزوج المملوكه قال اذا اضطرر اليها فلا بأس النحر الى عموم  
 قوله نعم وانكحوا ابايكم منكم والصالحين من عبيدكم وما يملككم وقوله نعم ولا من خير من  
 مشركه وهو اعني الآية بالنسبة من لا تتباعي التحريم بل هي دلالة على جواز كاحص عند  
 عدم الاستطاعة وليس لها العرض لعدم جواز بدليل الخطاب وليس تحت عندنا وعلى تقدير  
 حجة ليس لالتباعي التحريم اولى من لالتباعي الكراهية وبوجه الكراهية قوله نعم وان  
 نصبر واخيركم وكذا الجوا عن الرواية هنا فروع اعلى القول بالتحريم بجواز كاحص

مؤنة

لو احدى طعنا وتحرم الثانية لاشعار احد الشرطين على الفعل بالكرهية مباح الثانية ٢  
 يقبل قول الزوج في عدم الطول وخوف العنت لو كان بين مال وادعى انه ليس له او عليه  
 بقدره ولا يملك غيره قيل ٣ لو جرد عدم شرطه بغير الكساح لا يرتفع الاباحة ولو  
 كان السابق العقد خاصة ٤ قال بعض المحررين ان التحريم راجع الى الوطى والعقد تنوع  
 بعضهم بل راجع الى العقد ايضا بالذات لكن لا تحريم لو تزوج متبرين فوجه على الرسول  
 بالتحريم قبل تحريم واحدة البطلان لان العقد ثبت اليهما على السواء فلا يصح في احدهما دون  
 الاخر ٥ والالزام الترخي بلامرجح ٦ اختلف في تغير الطول فقبل الزيادة في المال و  
 قيل ليس له حد معين بل الانسان يعرف بنفسه ما يكفي له ولغيره فان عرف العجز  
 عن ذلك جاز له الكساح الامة وقال محقق اصحابنا هو مهر الحرة ونقتهما وجودها  
 وامكان طهها قبل فحسب هذه الاقوال يكون قول ان نكح اما مفعول فعل محذوف  
 هو صفة طولها اي يبلغ بان نكح او يكون محذوف بلام حرم بقدره قبل ان لا تنكح  
 كغير قبلها بقدره ومن لم ينقطع نكح طولها لان نكح وقال بوضيعة الطول القوت  
 والفصل وجعل قول ان نكح اي طبا وجعله مداعس طول بدل الكل لان الكساح  
 قوت وفصل فيكون معنى آية على قوله من لم يملك طية الحرة او فراسها فليكن  
 فاذا كان النكح غنيا ولا يكون في فراسه حرة جاز له ان نكح امه ٧ قبل آية طهرت



فيما وبقال اهل الحجاز وقال اهل العراق ان فضل نكاح المومنات وترك نكاح الكتابيات  
 وتحت عندنا الاول وسيا حقيقة قوله والله علم بما تكلم بفضلكم من بعض فقيه  
 اشارت الى الكفاية الايمان وانه لا يجب ان يكون على التحقيق فحجور نكاح المتافق  
 ح وفيه لا على ان الكفاية يكفي فيها الشاؤ في الايمان ولا بشرط زايده على ذلك  
 فانه لا تفاوت مع حصول الايمان بين الغني والفقير والمحرور والرق ولذلك عقبه بقوله  
 تعالى بضمكم من بعض ابي المجمع نكح ومن ارقاكم مثل نسل ادم لا من ربه لا حكم  
 عار فقيه ٤ قوله نعم فانكم من باذن الله من جده لا على عدم استعمال الامه  
 بالنعمة على نفسها بل لا بد من اذن السيد لانها مملوكة عندها ومنافها للسيد  
 جملتها من منفعة البضع فلا يجوز التصرف فيها الا باذنه او رضاه بعد العقد على خلاف  
 في صحة عقد الفصولي وليس فيه دلالة على قول ابي حنيفة بجواز مباشرته من العقد حتى  
 ينتج له به واعلم انه لا فرق بين العبد والامة في ذلك فكذا لا فرق في كون السيد  
 رجلا او امرأة ولا بين كون النكاح دايمًا او منقطعًا اقوله نعم واتوا من اجور من ابي مهور من  
 المهر الجرا لان الاجر يقال في مقابلة المنفعة من البضع منفعة وفوا بالعرف ابي مهوره وليس  
 من غير نظر في خصوص هذا السؤال وان المهر ملك السيد فلا فواتوا المهر من اجور من جازيل لان المهر

اداء الى السادات لانهم في يد بين تلك السادات او ان للضعف مخدوف فافوا  
 مولاهم فيها فظنوا الاول فلان كونهم ملكا لم يكن كون التسلیم لهم تسلیم الى الو  
 فتمنع واما الثاني فلان الضفاف لا تجد ختم مع اشتباه موجود وهاذا اشتباه في  
 ذكر الاحصان بمعنى النفع ونفي النفع دلالة على المنع من النكاح الرابع ما تجرأ على  
 منجولو انهم على ان قوى وسباني كحقيقة وقوله محضات غير مسافحات حال  
 مناجي فالكوهم حال احصانهم في عدم سفاحهم والادنى الجواب ان كان من عوايد  
 تقدم هو لا زواج فيكون الاذن في النكاح مستلزما للاذن في قبض المهر فاذا احصن  
 فان اتين اني فادروا من ثم اتين بالزنا فعليه نصف صدا الحواير والعذبات  
 بدليل قوله نعم وليست غدا بها طائفة وغير ذلك المراد به جملة خاصة لا رحيم  
 دلالة اطلاقه من موال المولاهم فلا يجوز اضرارهم بدم غيرهم ولان الرحيم لا  
 يحصى نصف الجدة ان قيل فما الغاية في قوله نعم فاذا احصن بان الجدة واجب  
 مطلقا اذ ان من ان لم يحصن قبل ذهابهم الى عدم وجوب عليهم لان احصان  
 هذه النسبة الاكثر على خلاف لانه لا دلالة على عدم احد الا بدليل الخط والسبب على  
 لا يلزم من عدم دلالة على وجوب عليهم عدم الوجوب لانهم بدخل في آية الزانية  
 وان في فاعلموا كل واحد منها ما في جملة فتكون هذه محضه لتكاتب بالاحراز والمراعاة

الاجماع انعقد على انه لا فرق بين العبد والاشقة في تنصيف محله قوله نعم ولكن  
 منشي الغنت منكم ذلك شارة الى كحاح الاما فظهر انه شرطه بشرطين واحتمل  
 تفسير الغنت قبل الوقوع في الزنا انه في الاصل انكس العظم بعد الجرح فاستعين لكل  
 منقته وضرر لا ضرر اعظم من الوقوع في الاثم بانشر القبايح وقيل له قوله نعم  
 تبصر والى عن كحاح الاما خبركم وانما كان خبرا قبل البياحى الولد فاكما هو به  
 ان فمى ليس بشي  
 والقوله لا يرق لدر وقيل ليد يبيع  
 ساداتها واهلها وليلا يفرق اليه بينهما بوجه الاول انه خبر ليد العبد الولد باولاد  
 الغير ولذا قال صلى الله عليه وآله الحار صلح البيت الاما هلكه قوله نعم والله  
 لما سلف من خلاف هذه الاحكام حريم بالزحف في كحاح الاما سوءا في كحاح الحما  
 وفي آيات الاث ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف ان كان فاقته ومقتضا  
 وساسيلا قال مطرسي مراده ولا تنكحوا منكوحات ابائكم من النكح الفاسدة ولو  
 ما صدر به الاول خلاف ذلك بل مراده ولا تنكحوا منكوحات ابائكم فكون ما موصو  
 وضمير المفعول محذوف مستعالة هو التبادر الى الفهم والاستثناء هنا قبل منقطع  
 لكن بسلف فانه لا مؤنفة فيه وليس محذوف قبل منقطع والاستثناء من اللفظ تقديره  
 ان انكحتم ان تنكحوا ما سلف فأنكحوا ولا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والعرض البيا

الباعثة في التبرع وسه الطريق الى حاجته كما يعلق بالجلال سبحانه في قوله تعالى  
 والاعجوبة تشبهه من خوف امي ولا تنكح اباكم فانه في جميع حرام محاف على الام  
 قد سلف في حاجته فاكم محزون فيه وقرع من فخذ زيادة على النبي بوصفه بنبوته  
 اكونه فاحته بباقة في فقه فانه مناف لمسبح من عظم الاباء بالنجم على فراسهم واني  
 بكان ابرنا بانه لم يكن حلالا في علة سالفه اكونه متقنا امي موجبا لمقتضى الامم  
 فان في ذوى المرات منهم كانوا يفتون فاعل ذلك امي يفتونه ويؤمنون الولد امي  
 منه بالمقتضى كونه ساء بسبب امي ليس بيا فاعل هذا ضمير ارجع الى كلام منكوحا الى ابا  
 وان لم يجره ذكره لكون الكلام دالا على وعلى قول الطبري الضمير ارجع الى كلام امي  
 المتببه والوجود ما قلناه ونها احكام ان جعل النكاح حقيقة العقد كما هو  
 فيكون النبي امر بانه في المعقود عليها سواء دخل بها او لا ولا يدخل من حيث لا يعقل  
 بدليل خارجي وان جعلناه حقيقة في الوطى دخل كل موطوءة بعقده وغيره وكذا ان قلنا  
 انه مشرك والعمل بهذا احط وان كان الاول اقوى كما نقرر في الاصول من وجوب  
 اللفظ على حقيقة الشرعية ٢ الوجود دخول الموطوءة بالنسبة لما نقرر عنه ان اكثر ان  
 حكم انبته كالصريح ان غلب الاحكام فنسأ كذا فك ٣ قيل لا نه ظل المرني بها في آية لما  
 لان النكاح حقيقة العقد ونه لم يستمعقود اعليها اولان الزني لا حرمة له وطه

ينكح وهي حادثة تعيب من في أربعة أشهر وعشرة وتسقصة عنها بالاطهار والشم من غير طهارة  
 بوضع صلها فلا يكون محرمة بالنسبة الى ولد الزاني وهو التحريم الامع سبق عقد الابن  
 فانه لا يجرم بجرم منكوته بعد وان علا القول بياكم واحدا اب لابها وكذا يحرم طهارة  
 ابجد لام ومن غيب عليها وكل من قال بجرم المعقود عليها على ابن العاقه قال بجرم  
 الموطوءة بالملك في جماعته من غير النكاح وكذا اغتضاها من عقد عليها متعة او طهارة  
 بالتحليل لا حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات  
 وبنات الاخ واهباتكم الا في اضعفكم واخواتكم من الرضاة وامهاتكم وبناتكم  
 بابائكم الا في جواركم من نسائكم الا في اضعفكم فان لم تكونوا وخلصتم فلا جناح  
 عليكم واصل ابائكم الذين من اصلا بكم وان تجمعوا بين اثنين الا ما قد سلف الله  
 كان عقوبة جميعا المضاف بها عذوب ابي نكاح امهاتكم فحذف لقدرته استخفاف بجرم  
 الذود ان يكونها غير مقدرة فلا بد من تغير قدره بل لا بد من جوارح الكمال كما ورد في حرمة  
 عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اي كلمة للابن المراد من اللحم الاكل فكله انطابره فدمه وحم  
 الاصولين الى ان الآية محذرة وليس شيء بسبق النعم الى المراد كما قلناه والمجلد بسبق  
 الانسان الى شيء من معانيه وقد ذكر سبحانه نعم في هذه الآية عوامات يتقسم انفسهم في الامور  
 يحرم بالنسبة وهو سبعة واللام وان علت اي مراد ام ابجد ام صده وام ام ابجد

سئل عن النسب صحاح او فاسد ان بنت ابن زلت امي مية ونبت ابنه هو كان  
 الولادة عن كمال صحاح وشبهة او فاسد ولا خلاف في الاولين ووافق ابو بصير  
 في تحريم نبت الرضا لصدق الولد عليها لعت فيعت التحريم وقال الشافعي لا يحرم  
 النكاح من الرضا لعدم الحق نسباً شرعياً لاختلاب كانت اولاد اولها  
 العمة هي اخت الاب كذا اذا علقت امي اخت ابجد لاب كان اولاد ليس له  
 كونه عمة العمة قد لا تحرم فان اخت يدره عمة لابنه وعمتها لا تحرم على ابن  
 اخته وهي اخت الام وكذا اذا علقت امي اخت الجد لاب كانت اولاد وكذا  
 المراد بعبارة كونهما خال اخته لا انها قد لا تحرم بنت الخ وان زلت امي نبت  
 ان طاب ابنه ونبت بنته وهكذا بنت الاخت من زلت امي نبت بنتها ونبت  
 ان طابت له الولد غير ولد حقيقه لصدق النفي او يقال ليس له ولد لكنه ولد على  
 كان كذلك يتناول النقص في اللفظ يحمل على حقيقة دون مجاز قلت للاجماع دل  
 اعتبار الجارية على ان تقول المراد مطلق التولد نعم ان يكون بالذات او بالواسطة  
 كذا لاخت في جانب العلو على ان يراد وذلك بصيغة الجمع بشرط اعتبار المربعين انما يحرم  
 وهو ثمان الاول الام ثلثي الاخت للنقص عليها واما تحريم نبت بنتها بالذات  
 الا على ان الاخت او حرمت فالنبت اولها العمة واخته فالتحريم في ما بعده

قد خفي اطلاق النفس هنا فأيضا قال النبي يحرم من الرضا ما يحرم من النسب فليس هذا الكلام  
 تقدم ذكره من الحرمات نسباً يحرم مثله من الرضا فهو نسب ثان الرضا يحرم نسباً كما يحرم  
 لا تحافلوه ورجعاً بالمرأة ثم الرضا من مما حرمت عليه الزوجية والفتح النكاح وكذا  
 سائر الفروض قال الرضا في قوله يحرم الرضا كتحريم النسب لا في مثل من احدهما رتبة  
 للمرجل ان يزوج تحت ابيه من النسب والعلية وطوة امهات المعنى غيره موجود في الرضا  
 لا يجوز للمرجل ان يزوج اماً اخته من النسب يجوز في الرضا لان المنع في النسب في الاب  
 اياها والمعنى غير موجود الرضا وكذا استثنى مسئلتان آخرتان احدهما ام ابنة  
 ابنة الولد فانما حرم من النسب دون الرضا لانهما ابنة بنتك في رتبة  
 ولو اصبحت ابنة له ولك لم تحرم اما ابنة الولد فانما لك اماً وبك ولو اصبحت  
 ولك كانت مباحة لك ولتحرم عليك في شتاء هذه الصور لان النفس انما يدل  
 ان جهة الحرمة في النسب لحرمة الرضا ووجهها التي في هذه الصورتين جهة الحرمة في  
 النسب فان جهة اخصية الابن مثل اخصية من جهة حرمة بل اعتبر فيها اما كونها رتبة واما كونها  
 بنات وآية من جهة ما بين الحرمين لو وجد في الرضا كانت محرمة ونوصية ان اختها  
 اذا كانت بنات يكون لها جهتان جهة الاخصية للابن جهة البنية لك ولانك في تعاريف  
 النفس على المحرم من جهة البنية لا من جهة الاخصية للابن وكذا اذا كانت بنتاً على

جملة الحر كحجب المصاهرة لا كحجب النكاح المستثنى من حرمة النسب الرضا عليه  
 ثم لا يبرهنها بتفصيل لآية وهي ما كحجب المقدار عند أكثر من خمسة عشر ذواتا  
 اللهم شدة العظم ورضاع يوم وليلة ان صاد له ولما ذكرناه مجمع على تحريم النكاح وتطاول  
 اهل البيت واكتفى الشافعي من تحريم اقل من الصجرات من قبل ثلثه والنكاح بالثوب  
 ضيقة بالرضعة الواحدة وما كحجب الزمان فهي ان يكون في الحولين لقوله لا رضاع بوضعا  
 فلو وقع بعضه في الحولين وبعضه خارجا عنهما لم ينش حرمة به قال الشافعي وهو احد قولي  
 مالك لا خرفة وعشرة شهر او قال بوضيفة ثلثون شهرا وقال فرطانية احوال  
 بحجب الرضعة فهو بان يلتمس ثدي المرأة المحبوسة ويشرب منه لبنا فاعلمنا حتى  
 ويتركها باختياره فلو خبر او عطبا او حقن لم ينش وقال الفقهاء ينش في الرضاع مسائل  
 نذكره كتب الفقهاء ما يحرم المصاهرة وقد ذكر اربعا والمصاهرة هي ان يطأ الرجل امرأة  
 عليها فحرم عليها نكاح امرأة اخرى او يحرم كل واحد على غيره فمنا مسائل ائمة الزوجية ان  
 علت يحرم على الزوج نكاح ما مويده ويبدل على تحريم العاليه صنفته الجميع في امهات وهذه تحريم  
 العقد على بنتها المأخوذة بنت الزوجية ان زلت اي بنتها وبنت بنتها وبنت بنتها  
 وبنت بنتها وكذا واليهن شارة بالرابح سمع بيت لا في الاغلب ان الرجل زلت  
 زوجة فخره ٣ حلال الانبا جميع طيلة ايامه من الحرة لانه يحل له وطء ما اوسر يحل



لانها تحمل من غير ذواته او من اجل هذه العقد لانه يحل ازارها فبذلك الجماع ففصيل على الثاني فاعلم  
 الثالث مفعول قبل يكون الولد للصلب حتى ازال من الولد البتني وذلك قبل زلت  
 المناقبين لما تروى من قول الله عز وجل ثبت محسن في حبه زيد ولا ينهار بها ايضا شاة  
 لولد الولد لانه ولد لكن لا يسلطه الجمع من الاثنين في الكساح والتحريم بها ليس تحريم من  
 فارقها من الفسح او طلاق او موت طلت الاخرى لذلك فقه التحريم بالجمع ومنها قوله  
 الملوكة الموطوءة يحرم امها وان طلت لانها ايضا من نسائه فحرم امها وكذا بنتها وان سلفت  
 . الدخول الثاني اليكناية عن الجماع لانه يدخل منها السر والمجلة وغلبة الى صنفته ان لا يفسد  
 تمنع بالجماع مع غيره من خلا بكارية فخرها فاستوبها ابنه فقال لا يحل لك وطؤها وعن عطاء بن  
 الرجل لا فرج امرأة فلعنك امها وان بنتها او حق ما ذكرناه اولاً قال ابن عباس وعلمنا ان  
 م الامن شه كائن الجنية فمن تالعت الاصله اصل الحالى عن موجب التحريم غير الجماع لقوله  
 فان لم تكونوا دخلتمهن فلا جناح عليكم والامر من الناطرين غير فاحلين ثبت الزوجة  
 يحرم سواء كانت بغيره او لا سواء وله تماوجه مخارفة او قبل كاخوته والقبلة لا يلبس  
 كما قلناه قال ابو الظاهرى ان التحريم يخص من ولد تماوجه مخارفة والجماع على خلافه  
 قوله الامم دخلتمهن يحل ان يكون بانياً لا مهابت نسائكم في الجملة الاولى ومن يكون بانياً  
 الثانية وان يكون بانياً لهما معا وذلك تختلف الصحابة فيه فقال ابن عباس في قوله

ابن عمر وابن سيرين والاول حتى انهم قرأوا هذه النكاحات في صلواتهم بين يدي قوله  
 شادة وقال عمر وعمران بن حفص بن النخعي وهو قول اكثر علماء اهل البيت ولذلك حم  
 عنه ثم لام بحجده القدر على بيتها وهو مخرج وايات اهل البيت منطوقة بدور ذي الجوه  
 عن النبي في كل زوج امرأة ثم طلعتا قبل ان يدخل بها فقال لاس ان تزدوج بيتها  
 ولا يحل ان تزدوج لهما ويؤيدها عن ابي القريب الصفه التي تأتي بعد الجمل المتعده  
 الرباعية عن النخعي لانها لا يمكن في حجة الابعده فدخل بالام فيكون قول ابن سيرين  
 الله في صلواتهم بين يدي والتاكيد مخرج بالنسبة الى التاكيد لاننا نقول منع الاول فان  
 خرج مخرج الاعلية واما الثالث فهو كونه بياناً لهما فضعيف لان من اذا تعلقت بالآية  
 كانت آية واحدة واذا تعلقت بالامهات كانت آية واحدة والكلمة الواحدة لا تحمل على  
 عندهم ولا ياب مع ان هذا قال بعض علمائنا استدلال محمد بن عيسى قال الشيخان  
 محمودان على نفي النكاح لكان لكان لا نعم نعم ثم حرم لعمارة نسائكم فبعد تحريم الرباب  
 بالدخول لهما فيكون الاول على عموم مؤيد ما رواه سحاق ابن عمار عن ابن ابي ان  
 غلبا كان يقول الآية بهما ما ايهما من وتروى العلامة في المختلف الا على بعض  
 المتأخرين حكم بكونها غير الدخول بها والاول هو التحريم لا سيما اذا افترق منسبة على  
 انهم حليل لابن من الرضا محرمه اجماعاً ولا دلالة في الآية على المنع بقوله من صلواتكم

قلنا انه لا حرج ولد النبي هل حكم الدموت والمنطقة بالنبوة حكم الجميع في التوهم قال ابو حنيفة  
 نعم وهو قول اكثر اصحابنا كما حكينا وبقا لبعض علمائنا ما رواه محمد بن سمير عن  
 ابي الحسن وقد سأل عن الرجل يكون له جارية فيقبلها هل لولده فقال نبوة قلت نعم  
 قال ما ترك شيئا اذا قبلها نبوة ثم قال ابدا منه اذا نظر الى فرجها وحده بالنبوة  
 على انية وبقية قلت اذا نظر الى حده ما قال اذا نظر الى فرجها وحده ما حرمت عليه وقال العلاء  
 المختلف الجميع من الاجتناب المعقود عليهما حرام مجامع اهل الحرم الجميع من الطوبى بالملك  
 وذلك لظاهر آية وعن علي بن عثمان جملتها آية وهي قوله او ما ملكت ايمانكم وحرمتها آية وهي  
 ورجع على التحريم وعن عثمان بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
 عليه السلام ان آية التحليل مخصوصة بالزنا فلا يكون فاطمة بالاستئذان اذ قد قال ما يمنع  
 واما ان الغلب الحرام اطلاقا لا خلاف ان النسب يحصل من طلي النبوة صحيح <sup>الكتاب</sup>  
 وكذا لا خلاف ان الزنا يحصل النكاح <sup>الكتاب</sup> النسب من الولد للفرش وللعمام المحرم  
 النكاح فلا يجوز نكاح بنته والاخوة من الزنا ام لا تقدم اختلافية اكثر اصحابنا وانما  
 ان الطلي بالنبوة فاعلموا ما طاب لكم طرواية ثمام بن حمرته بالمصاهرة لصول النسب  
 وطرواية الزنا فاعلموا ما طاب لكم طرواية ثمام بن حمرته بالمصاهرة لصول النسب  
 واني لم لا فيه خلاف قال بعض اصحابنا لا يشرع عموم قوله او احل لكم ما وراء ذلكم وهو انما

فاعلموا ما طلبكم ولرواية هشام بن المنجي عن من قال كنت عنده فقال له جرب بامارة  
 اتحل له منها قال نعم ان الحوام لا يفسد بهذا قال الاكثر بالتجريم ان كان سابقا لرواية  
 بكثرة عن العيص بن القاسم عن من وكذا عن منصور بن جابر عن من ومحمد بن مسلم عن احمد  
 ولا نه حوط ولا يصدق على الربى بها اسم نسيان اذ ان ضاقه يكفى فيها اذنى ملائمة  
 لكونه كالحرف فادناه اجود حيث اطلق في الفروع وهو اجاب التيسر بالاول فلانها محصورة  
 فلا يكون محبة فاطمة واما الثانية فذل المراد بما طلب حل وعمن الرواية ان الفجور عزم  
 ان زاد الله عشره مع ان قوله ان الحوام لا يفسد بحال شارة الى ما قلناه في الوطى بالملك  
 حكم العقد سواء في نشره او في النصاهرة وكذا الوطى بالبقعة المقطع عندنا الوزان  
 او ما لم يجرى عليه نكاحا موبدا ولو تزوج امرءة حرمت عليه نكاحها او حرمها  
 من رضاها باجماعا ومع اذنها قال اصحابنا يحمل عليه احداهما خذ قابلا في العقد باطل  
 بين الام ونبتها في عقد قد العقد جار كالحائض فخاصة فيما بعد ولو جمع بين الاثنين في العقد  
 وجاز له سنيانه على ابيه او تحضا فابدية حسنة جليلة عقل عن النبي عليها كثير من  
 الاجتماع مطلوب بعد نعم ولذلك ثبت للناس في الاجتماع في العبادات ليحصل لهم مع عبادة  
 الكمال المكنون من خروج ما بالقوة الى الفعل وكان بقا لشخص من ذلك انما الاجتماع  
 وصحت كان بقا النوع بقا شخصه كان نوع الانسان ليحصل بقا النوع والبقا

وذلك يحصل بالاشراك والتمتع كما يحصل بالاحتبة بين الزوجين وذلك جعل سجادة للود  
 بينهما من الابواب حيث قال وجعل بينكم مودة ورحمة والاحتبة لا يحصل الا بالاشراك  
 فكان الاشراك مطلقا ولم يكن النسب موجبا للمودة والاحتبة لم يكن الاجتماع  
 مطلوبا لفظه ذلك لم ينسج كالحاق اقارب لم يحصل المودة والاجتماع بينهم بدون النكاح  
 الا جانب حيث فانهم اجتماع النسب بالاشراك السبب النكاح لهم ولغيره لان  
 ذلك كان ضاربا لا غاية فيه لصوره مع حرمان الجانب في كفوت الاجتماع المط  
 من الناس وكذلك اضعفت الاجتماع النسب كنبات العم ونحال وبناة العمه ونحال تصير  
 بان في كل من كان الرضاع موجبا لانفعال المخرج عن لبن الرضعة ولذلك قال على  
 الرضاع غير الطباع كان فيه اجتماع ايضا مساويا لاجتماع النسب فكان حكمه حكمه تحريم النكاح  
 كانت الطباع يفرع عن المشاركة في غير ذلك بحجب الاختصاص كانت المشاركة ملزمة للنسب  
 المتكسبة فذلك خرم من الاثنين بعد يقع التباغض منها وتفض العنصر على الزيل  
 والمحض من النساء الا ما ملكت اياكم كتاب الله عليكم المحض من فروع عطاعا قولها  
 اعي حرم المحض من الزوجات ما دون نكاح ازوجهن فهي على غيره حرام وكذلك ما حكمكم  
 النكاح كالمعذرة وقرن نكاح الصاد بكسر طاء اسم فاعل لانهن حصن فزوجهن بالبر  
 قوله الا ما ملكت اياكم شتاء من الاماء الزوجات ثم تحيت لهن ستر فاذا ابا استراوا

الالهت  
 نكاح

او اتهاج ميراث اوسبي او غير ذلك فان المالك يجدد له رفع النكاح والوطى بعد العقد او  
 ويقتل فيه ايضا الامنة المروجة بملوك اليد فان رفعها صاحبها فخر زوجهها بعد العدة وقال  
 ابو حنيفة ان السبي رفع النكاح ولا تخل بذلك لسابي والطلاق لا يثبت عليه وكذا خبرنا  
 محمد بن يونس عن ذلك هو ان المسلمين اصابوا في غزاة او طاس سبائا واهل بيوتهم في  
 حروبهم واما ما في قول الله الا تطوا بها حتى يرضوا لغير انجاب حتى يستبرأ بحضة  
 قد اشار الفرزدق في شعره الى ذلك في قوله ذوات جليل انكتهما واما هنا حلال لمن ينجيها  
 لم يخلو قوله الكتاب الى مصدر اي موكدا في كتب الله عليكم تحريم هذه كوارث كتابا باجادة الله  
 حصان يقال على معان ابعثي لفقول التي اخصت فرجها بمعنى الزواج كما انك  
 في الآية بمعنى السلام لقوله فلذا احسن فان آتين بخاصة فعملهم بضعف على المحصنات  
 على التفسير لا ولا تنكحوا المشركه حتى يؤمن ولامة مؤمنة خير من مشركه ولو عجبتمكم  
 تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وبعد من خير من مشرك ولو عجبتمكم لو تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا  
 اسم المشركه مختص بمن ليس بخاتمي من الكفار او هو شامل لكل كافر مشركه مؤمنة قبل  
 لعطف على اهل الكتاب قوله لم يكن لدين كفروا من اهل الكتاب المشركين منكم  
 بضم المعايير وفيه نظر لان منع كون العطف يقتضي المعايير مطلقا بل اذا لم يرد الى  
 فائدة ما موفد لقوله وجبريل وميكائيل ونخل ودرمان مع انما نقول العطف هنا للعالم

بمعنى مؤمنة كقوله ومن لم يستطع  
 منكم طولا ان ينكح المحصنات  
 على قول تقدم

على انما هو موافق للقاعدة وهو وجوب ثبوت المعطوف للمعطوف عليه وانما كذا كذا  
المشرك عن الكتابي وقيل ان الثاني لقوله هو انه من اسئل رسوله بالهدى في دين الحق فليطير به على الله  
كله ولو كره المشركون في ذلك كذا في الكتاب لنبوته ولقوله في حقهم وقالت اليهود عجزوا  
وقالت النصارى المسيح ابن امسلى قوله عما يشركون ولقوله انما بآل التثنية على الاول الآية  
عامة باقية حكم غير منسوخة اتفاقا فيجوز نكاح المشرك وانما المشرك وعما انما قيل في  
عامة فعل بجعل نكاح الكتابيات ايضا وبنيته قوله ولا تمسكوا بعضكم البعض الا فرادى يكون ناسخا  
في امارة وهي قوله وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من النكاح  
والمحصنات من الدين اوتوا الكتاب من قبلكم اذ اتيتموهن اجورهن آية وقيل بعد نسخ  
آية ما يثبت ولان ما يثبت آخر ما نزل كما قيل لان الاصل عدم النسخ فليكون هذا  
مخصصا لآية ما يثبت كما تقر في الاصول ان التخصيص خير من النسخ فذلك حكم بعض اصحابنا  
بحريم الكتابيات مطلقا على الاول الثاني وبعضهم حكم بجعل الكتابيات مطلقا على الثاني  
وهو قول شاذ ينسب الى ابن الجوزي المشاؤون من اصحاب حكموا بجعل الكتابيات منسوخة  
غير لان آية ما يثبت لا تدل على اباحة نكاح الدوام بل نكاح المتعة لقوله نعم اذ اتيتموهن  
ولم يقل مهورهن معوض المتعة يسمى اجرا لقوله فما استمتعتم به منهن فانهن اجورهن وفي هذا  
القول نظر ما اذا قلنا آية امارة منسوخة بقوله ولا تمسكوا بعضكم البعض كما رواه في الآية

ثم ومنع كون البابت آخر القوارب نزول لعدم الدلالة الفاطمية وعلى تقدير جاز أن يكون  
 هو الآخر نزولاً عن جليلة السور فكون هذه الآية صحت إليها بعد نسخها وكون من الله  
 فتح حكمه دون ملائمة كآية عدة الوفاة بالحول إنما نأخذنا منع دلالتها على المنفعة  
 فإن المهر مطلقاً يسمى أجرة القول على أن يجرني ثمانى حج ويمكن أن يجاب عن الأول بأن  
 جزؤ من كآية قطعاً وآخرها بآية مشهوره قرآن أحكاماً تدل عليه مع أصالة عدم  
 النسخ وعن الثاني بأن شرطاً يتألف المهر في محل دليل على ارادة المنفعة لعدم شرطه  
 صحة الديم نعم الوجود تحريم الكتابيات اختياراً مطلقاً لوجه ١١ أنه من شر كآية ولا  
 من الشر كآية محل كآية من المقدمات تقدم تقريرها ١٢ أن الكتابية لا تواد وكل من  
 تواد فلا تنسئ من الكتابية بزوجه أما الصغرى فلقوله لا تجزى قوماً يؤمنون بأبيهم  
 الآخر نوادون من عا دمه ورسوله وهي محادة وأما الكبرى فلقوله وجعل منكم  
 ورحمة ١٣ أنها كآية بذات عصمة ما يصغرى فطاهرة وأما الكبرى فلا تسكو بعضهم  
 الكوافر والنجاص عصمة وهو ظاهر وأما حال الاضطراب وهو حصول المنفعة بالشرك وخوف الوجود  
 وفي الغنى فحوز المنفعة بهن وعليه يحمل آية العايدة فيكون مخصصة لما تقدم وكذا تحمل الآية  
 الواردة بالباحة وأعلم أن ملكي الدين هنا كآية في جواز عند الضرورة وأما حال  
 اختياراً فكل كآية في المنع واطبق فقها العامة على الباحة الكتابيات مطلقاً ونهاؤاً



اقال الرواسي في الآية دلالة على جواز نكاح الامة مطلقا غير بشرط عدم الطول حيث  
 وفيه نظر ان المطلق يحمل على المقيّد مع المعاينة كما تقرر في الاصول في الآية دلالة على  
 الابان النكاح لو محض احد هاتولي ولا مة مؤمنة ولعبد مؤمن في ثابتهما تعليل بان لو  
 يدعون الى النار ولا شك ان الخالف يدعو الى النار فلا يجوز نكاحه ونكاحه نعم لما كانت  
 المرة يبرع الانفعال ضعيف العقل جاز نكاح المؤمن المخالفة دون العكس وهذا قيل  
 لاحد من دين معلما في تعليل بان اولئك يدعون الى النار شارة الى كونه كبيرة و  
 فان النكاح يتكلم ارادة وادمة لا صغيرة مع صرازة قيل النهي في الآية لا شك في افادة  
 النجم لكن يمنع افادة الفساد لما تقرر ان النهي غير العبادات لا يقيد به حسب بانه  
 مقرر في الاصول ان النهي المعاملة ان كان عن الشئ لذاته او لجزئته او لادامته افادة  
 كسب احصاء واما فيج والبراءة نقول ان كان النكاح حقيقة العقد او في الوطى او شر  
 فانه متوجه الى الشئ لذاته او لادامته فيكون مفيد الفساد وهو المطلق انه لا خلاف ان  
 الذي اوسلم فهو باق على نكاحه فيكون مخصوصا للعموم ولا تنكح المشركة ولا تنكح البصم  
 بالاجماع والنظر المحسّس لتقابل ان يقول ان خيرا في قوله خير من مشركة وبخير من مشرك  
 افضل التفضل المسلم لما ذكره فيعند زيادة خيرة نكاح المؤمنة ونكاح المؤمن فيكون  
 خلافا لخيرة ما افلوا كان نكاح الما كان كذا فكيف نجاب ان خيرة نهاليت بالعبادة

صحة النكاح وفساده بل لما كان المحال واحداً لم يثبت على النكاح وتلك خيرات دينونة  
 فهي مشاركة للغيرت الدينية أي صلتها كالحال الموقوف في مطلق النكاح لكن الدينية اعلم كلوا  
 امور حقيقته اتمية لا دينية ابله فلهذا كسبها غير وصيعة التفصيل الواو في الواو  
 ولو بمعنى ان هو كثير وان عجب في محسوس او محال او اجاه وفيه ثبات الى كراهته فصداهل  
 في النكاح بل النسبة والذين كما قال علي عليه السلام عليك ثبات الذين تربط به اكراد  
 بدعائهم الى النار اي الى سبابها فان سبب الخاطبة قد يكسب صاحبها صاحبه بدونه  
 قال المرحل علي بن خنيد فينظر احدكم من نجالا فيهما محرمات آخره ذكره في كتب النكاح  
 من سنة فليقتصر على ما في الكتاب الثالث من النكاح من المهر والنفقة وغير ذلك في ما  
 وانما النسبة فاقترن بخلة فان طعن كمن عمن شي منه نفسا فكلوا منها ثم ما من الصفة  
 اسم الخلة قيل من اجل كذا اذا دلل بل اي انهم في بانه فيكون مفعول له قيل  
 من منه فقصدا عليه فيكون نصبا على الحال من الصدقات وقيل الخلة بحسب النون  
 التي يكون عن طيب من غير طلب وقيل من غير عوض والفضل من نخل نخل نخل  
 يكون نصبا على الصدقة من غير لفظ ونفسا نصبا على التيمم من الجدة والهنى والمرى صفنا  
 لمعنى ما في الكلام من انما يقال هو الطعام معرو اذا كان سابقا تقبض فيه وقيل  
 الحسن ما لم يذوق والمرى ما تحب عاقبه او عرفت هذا فها فوايد ان الخطاب

لانه واجب هو لا يجوز ان يكون له نصيب الا بالحق فيقول له لا وليا لانهم كانوا ياخذون منه  
 فكان اذا ولد لاهلهم نصيب بهنونه ويقولون اننا لك النافعة يعنيون ان اخذ منه  
 ماله اي عطية ٢٠ قوله فان طهر الله على عدم جواز بعضها او ضد بعضها او اكرهاها على  
 وكان قوم يخرجون من سبيل شئ مما ساقه الى زوجة فترت والضمير منه راجع الى الله  
 ذكره مفسر ٢١ روى العياشي ان رجلا اتى امير المؤمنين ع فقال اليه وجع بطنة فقال الك  
 قال نعم قال استوي منها ثيابا بطنة نفسها من الهائم اشره عدا ثم سكب عليه من ماله  
 ثم اشره فاني سمعت ابي يقول وانزلت من السماء ماء مباركا و قال نخرج من بطوننا ثيابا  
 مختلفا لوانه في ثياب الناس قال فان طهر لكم عن شئ من نفسا فكلوه ثيابا مباركا  
 جمعت البركة والتقوى والنبي المرى شفيت ان شاء الله تعالى فصل في دفع الشئ  
 اودتم سبيل الى زوج مكان زوج و اقيم احد بهن قنطارا فلما اخذوا منه ثيابا تاخذونه بها  
 واما ما ساقه وكيف تاخذونه وقد قصي بعضكم الى بعض واخذ منكم ثيابا فاعطيتا القنطار  
 الكثير واليسار هو ان نصيب الانسان غيره الى فعل او قول يسود اعموه هو بوري من ذمتنا  
 ونصايبنا على المفعول له الا ان بها ناسب فاعلى انتم سبب على معنى ان سبب  
 بهتانه على زوجة يودل اخذه الى انتم فاللام المقدرة في انتم لام العاقبة لان اخذه  
 ليس لاجل انتم لانها حالان معنى ما هي في انتم كما قال المفسر لان الاخذ في

في حال البتة بل سبق والاستغناء على سبيل النكاح وبناءً على نظر الحاشية انفسكم الى  
 بعض الافضاء الوصول هو هناك كناية عن الجماع والشاق الغليظ العبد الوثيق <sup>بمفسر</sup>  
 هو حق الصحة والممارسة وقد قيل صحبة عشرين يوماً قرأه فكيف صحبة الزوجين فيقول الثاني  
 هو ما دون ذلك في قوله فاساك بمودف قول النبي اخذتموهن بامانة الله سبحانه و  
 اسلمتم فزوجن كلهن الله عز وجل اذا اقررنا انفسنا فوايد في آية دلالة على عدم تقديم المهر  
 بل بحسب ما يضيئان عليه ذلك لما منع عمر من المعالات في الصدوق على النبي قالت لامرأة <sup>منها</sup>  
 ما جعل الله لنا ولت آية فقال كل اقنعة من عمر حتى النساء ورجع عن رآه فيها دلالة  
 على استقرار المهر بالهمل لتعديل النكاح بالافضاء <sup>روى</sup> ان الرجل منهم كان اذا اراد <sup>شج</sup>  
 جديده بهت التي تحت بالفاخته حتى يلجئها الى الاقنعة امنه بما اعطاهما يجعله مهر للجد  
 فهو عن ذلك التقييد للنهي بحال الاستبدال لاجل السبب فيه يقرر في الاصول ان خصوص <sup>سبب</sup>  
 لا يخص من قبل آية منسوخة بقوله نعم فان ختمتم الاقيماحد والله فلا جناح عليهما فيما <sup>قته</sup>  
 به وقيل بل هي محكم غير منسوخة وهو قول اكثر وهو الاصح لان النبي فيها مقيد بالبهت <sup>ن</sup>  
 وهو نوع من الاكراه ولا كلام ان مع اكراه الزوجة على الاقنعة لا يقع الملك ولا يتم فحل <sup>النكاح</sup>  
 لا خارج عليكم ان طلقتم النساء ما لم تنسوهن او تفرضوا لهن فرفضة مستعوبين على <sup>سعة</sup>  
 وعلى المقر قدرة مناعا بالمعروف تنافا على المحسين المراد بالمس الجماع والفرض التقدير

والمراد بالفرقة المبرقة فاعيل هنا بمعنى منقول والتا انقل اللفظ التي الاسمية والتمتع والامتناع  
بمعنى التمتع والنافذة واسع الرطل اذا صار واسعته من اما او فخر اذا صار اذا اقام  
بمعنى التمتع ضد السعة او صار اقره وهي العباد منه قوله نعم ترهما فخره كانه انقصه <sup>بضمه</sup>  
فكان عليه غبارا واما بمعنى امدته اي مده لم تسو من متاعا لم للمصدر بمعنى التمتع كالسهم  
التسليم فهو منصوب على المصدرية وتضافته لاداءه انقره انما فخره ان في او فخره  
ان يكون بمعنى الواو وان يكون للترديد وان يكون بمعنى الا ان فعل الاول يكون منطوق الآيه <sup>ان</sup>  
طعنتم النساء قبل سهرن وقبل فكم من مهر فخرها عليكم قد جوبت به طاعية وانما يحتاج  
لانطلاق منطوقه لكون النكاح مطلقا به فيكون تركه طاعة لكرهه خصوصا قبل الدخول  
واما بعد الدخول فمحل الامتنان وحقق الكراهية للترك فلهذا كسفت النفي بما قبل الدخول  
لان اطلاق بعد الدخول يقتضي التبرار وقبله لا وقبل النفي لا يتبعه على المطلق من مطلقه المبرور  
كانت المطلقة غير مرسومة ولم يسم لها مهر اذ لو كانت مرسومة كان عليه المسمى ولمثل ولو كانت  
غير مرسومة وقد سمى لها مهر فكان لها نصف منطوق الآيه يعني الوجوب في الصورة الاولى وهو ما  
الوجوب على وجهه في الاخيرين فينظر لانه لو كان كذلك لاسن نفى الوجوب مطلقا لانه ان لم <sup>يكن</sup>  
المهر كافيا يجب على التمتع فكان ينبغي فيه التولية لكنه انما فيه فلم يكن ذلك هو المراد على التام  
بكون المنطوق نفى الجناح قبل المطلق اي مع الفرض وهو قبل الفرض مطلقا اي مع <sup>الوجوب</sup>

وعدمه وثبت المتعة في احوال الاربعة فيكون واجبه مع الطلاق منضمة الى نصف المهر  
والى مثل المهر لكن ذلك لم يقل احد من اصحابنا لكنه قول الشافعي كما يحكي عن علي بن  
يكون المنطوق في جناح ونبوت المتعة مع عدم الفرض فيكون الحكم كالأول وعليه الفتوى  
٢ ومتوهم ان حصة الجناح عليكم كما لا دل في ذلك فتوهم ان حصة الجناح على الطلاق  
بشي من امواكم وذلك شئ مختلف باعتبار حال الزوج فالعنى بحجب دابة او  
رفع عشرة دنانير من الذهب المتوسط غنة او ثوب متوسط والفقير دينار او ثمان  
وهو مروى عن قاص عليها السلام وبقوله قال الشافعي قال ابو حنيفة ان نقص مهر  
منها عن ذلك فلها نصف مهر المثل ان متعة عندنا بغير مهر وبقوله قال ابو حنيفة و  
الشافعي في قوله في القول الآخر الحق بهما المسوسة المفترضة وبغير ما قبلها وهو  
على المفهوم عنده ١ لو تزانيا على تقدير المهر بعد العقد لزوم اطلاقها بعد ذلك لان نصف  
المقدرة في الآية دلالة صريحة على صحة عقد المهر وادام من غير ذكر مهر مطلقا ويسمى تفويض  
وقد يقال تفويض المهر وهون تير وجهنا بمجهل كان تفويض تقديره الى احداهما او الى  
فيلزم ما يقره لكن اذا كان هو الزوج لزوم كلما تقديره مما يملك وان كان الزوجية لزوم  
الم تجاوز مهر نسبه وهو نسبه في مهرها او خمسون دينار او الا حصة حكمه تابع لمن هو قبله فاذا  
اطلق مفوض البضع رست المتعة كما قلناه ولو طلق مفوض المهر لزوم نصف

١- لو مات الزوج قبل الدخول ففي منفقة المصنف

لا شيء في منفقة المهر قبل لها المنفقة للرواية عرفاء واما محمد بن مسلم وقيل لا شيء لعدم

الموجب ٢- في الآية دلالة على ملك المهر المقدر بالعقد لو صنف بالفرضية أي المعروف فيعلم

بذلك لم يكن مفروضا مطلقا، قوله بالمعروف أي مما يعرفه أهل العقل والمروءة من

الزوج كما قلنا، ومف التمتع بالجماع دلالة على وجوبه وسمى الزواج بالمحسين أي الغنم

بالمشاركة إلى الامتنان إلى حصة خسة الطلاق للمشاركة ترغيبا وتحريضا ٣- وان

طلقتموهن من قبل أن يتسوهن قد فرضتم لهم فريضة فصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو

يعفو الله أي بدفعه النكاح وان يعفو أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل شيكم ان الله

بما تعملون بصبر قوله فصف أي الواجب نصف اللام في النكاح للعمدة الذي يعفو

جمع معقل يتوهم في المذود الموت فهو هنا الموت فهو من غير ما في عرفته أقول

دلت هذه الآية على أحكام تنصيف المهر بطلاق ١- ان النساء اذا عفون لم يكن

على الزوج شيء المار بالعفو هنا اما البتة ان كان المهر عينا اولاد ابراء ان كان دينيا ويل

يعتقان بلفظ العفو والتحقيق هنا ان نقول المهر ان كان دينيا في ذمة الزوج صح بلفظ العفو

ولفظ المحبة ولفظ الابراء ولفظ الاستقاط واهل شية القبول فيه خلاف الاصح عدمه وان

كان عينا فيصح بلفظ البتة اجماعا ولا يصح بلفظ الابراء اجماعا ويل يصح بلفظ العفو قبل نعم

نعم لعموم اللفظ في الآية وقيل لانه لا مجال له في الاعيان كلفظ الابرا فانه لا يقع على  
 العين فهو الاصح ولا بد من القبول انما قطعاً وبالجملة حكيم في العين كالمالية ونظام البحث  
 في كتب الفقه انه كما يجوز للمرأة العفو عن حقها كما يجوز لوليها وهو النسا اليه بقوله الله  
 بیده عقدہ النکاح اختلف في الولي فقال اصحابنا هو الولي الاجباري اعني الاب للجدلية  
 الى الصغيرة وهو قول الشافعي في القديم واتفق بعض اصحابنا الوكيل الذي توليه امرها  
 وفيه نظر لان الوكيل ليس بیده عقدہ النکاح صالة بل بیدها والطلاق ينصرف الى  
 صالة نعم لو ادعت للوكيل في العفو جاز قطعاً وقال الشافعي في الجديد واطمئنت اصحابنا الرا  
 ان الذي بیده عقدہ النکاح هو الزوج لانه لعقده وحله فعلي في القول يكون الطلاق قبل  
 المس غير للزوج من دفعه محلاً وبين تنظير فلا يكون الطلاق مشطراً لنفسه الاصح الاول لانه  
 ذكر عفو النساء عن بغيرهن اقتضا ان يكون الذي بیده عقدہ النکاح ولياً لمن لم يكن العفو  
 في الحسنين واحداً لانه بدأ بخطاب الزوج عن الوجهة بقوله وان طلقتموهن ثم عفوكم  
 يعفو الذي بیده هما خطا بغير حاضر فتعياير ان تنصرف على قولنا فروع ان الزوجية  
 العفو عن كل حقها وانما وليها وليس العفو الا عن بعضها لا غير جاز للولي العفو عن  
 بعض حقها قبل النكاح اصلاً ابتداءً بدون مثل قبل فلو زوجها بدون مثل صحيح  
 وفه المسمى يكون بمنزلة من لم يسم لصاله معاوضات المولى عليه تشرط في فقهنا مساواة



المعوض فلو افاد المسمى لها مهر المثل فمهر العقد وقيل له ذلك لا بآثاره ان يعوض عن بعض  
 ما وجب لها جزاء في الابد قبل الوجود بلا منصرف لفظ المصلحة فجاز ان يرى في ذلك مصلحة  
 ولان المسمى تزوج بنته بحسب ما به درهم ومعلوم ان مهر بنته لا يكون هذا القدر وفي هذا نظر  
 لان نظر المسمى في معنى ولانه اولي بالمؤمنين من الفقههم ولانه  
 المسمى مهر المثل وهو لا يجاوز المهر السنة وهذا مهر سنة والاصح انه لا يتعلق بذلك مصلحة  
 عائدة اليها جازوا فلان في الآية دلالة على ثبوت الولاية في النكاح على المرأة اصلية  
 بعده انتهى فكذا ان اليد يدل على الحكم فانه من المجلات التي بينها السنة الشرعية فعند  
 ناقضين عن آياتهم ان الولاية اربعة قسم : القرابة وهو منحصرة في الاب والجد والابن والعم  
 ودون باقي الاقارب من العصباء وغيرهم ذلك لكن على الصغيرين ومن عوض له بمنزلة  
 صغيرة تستمر الى البلوغ ودون من تزوج وهو سوا كانت المرأة بكرا وشيئا واختلفت في البكر  
 السان الرشيدة الا قوام اكثر سقوط الولاية عنها سقوط الولاية في حال سقوط في النكاح  
 ولعموم من نكح زوجا غيره وللايات المتطابقة عن قاص عليهم السلام ثم ان ولاية الاب  
 اجد كل منهما مبدء ولاية جارية ليس للمولى عليه ان يحيا ولا ولاية الحاكم وهي مختصة بمن  
 بلغ فاسد العقل ليس له في نفسه عقل او اية بعد بلوغه وشبهه ويراعى في كل ذلك مصلحة للمولى  
 عليه النكاح ٣ ولاية الوصي عن الاب والجد لانهما مختصين بل من نكح العقل دون غيره

الملك

غيره يرعى المصلحة ايضا ولا يهني ثانياً على الرقيقين ذكر اركان الملك او  
وكذلك الملك بانها كان او غيره فهي اقوى الولايات فانها مقدمة على ولاية القرا  
سوقالت العاتبة ما قلنا وزاد ولاية العصبية وهي باقية عندنا لا طابق علماء اهل  
عليهم السلام ذلك كفى محبة وقوله نعم وان تعفوا خطاب للزوج اجماعاً لكن عند  
فسرته في هذه عقد النكاح بالزوج قال انه عاود خطابهم تأكيداً او عند المأذون  
المرأة ووليها ذكر عفو الرجل وصحة بطريق جميع النساء ولا نه لكل زوج وقيل ان  
انه خطاب للزوج والمرأة معاً عن ابن عباس قال وهو اقوى لعمومته فيه نظراً لاولادها  
اجتماع النفوس غير ممكن لو اراده ولا نه وصف العفو كونه قربة للنفوس ثم عفا لها  
ثانياً فلان يعفونها خطاب للمذكر حقيقة بخلاف نونه وجعل مع ابائنا صلباً يثابروا  
الموت ان قلت القليل عاير قلت هو خلاف اصل اذا عرفت هذا فعفو الزوج  
انواع ١ ان يكون قد سلم المهر اليها بجلته فهو موجود بغير ما فيها الزايد عن النصف لو  
طلقها ونشط قبولها ٢ ان يكون سلمه فتصرفت فيه ولو لم يبق عينة فعفوها ابراً ولا ينظر  
القبول ان يكون بغيره موجودا فيه فعفا اليها بجلته بعد الطلاق ويكون واهباً الزايد عن  
فتصرف قبولها ٣ ان يكون في ذمتها فبها ففوضه اخذها في عينة وتلكها الزايد فتصرف  
قبولها ففي النوع الثاني يصح باي لفظ شاء من الاربعة المستعملة في البواقي لا يقع الا باللفظ

البينة واما لفظ العفو فقد تقدم اختلاف فيه نعم لفظ العفو لو حصل لم يقيد بمكابل ما جازى  
 عن جبر من طعمه تزوج امرأة فطلقها قبل الدخول فاحل لها الصداق وقال انا حق  
 بالعفو قوله افرى بقومي آتى نقا الظلم فان التارك لغيره حقه وقد استبرأ لذاته <sup>حظا</sup>  
 وانهاء الكلام في عرصه بان يقال انه يطلقها او دخل عليها لانه ان كان بخير المهر <sup>الفضل</sup>  
 عن سعيد بن المسيب ان هذه الآية ناسخة لحكم النكحة في الآية السابقة وليس بشيء لان <sup>الشيخ</sup>  
 انما يتصور مع المناقاة بين مكملين لا منافاة بها لان محل النكحة الطلاق قبل الدخول مع  
 عدم الفرض وانه بثبوت النصف مع الفرض لا منافاة نعم لو قلنا بثبوت النكحة بكل  
 مطلق على احتمال الثاني في او كما تقدم تكون هذه الآية محصورة لذلك العموم <sup>والخصوص</sup>  
 غير من المنع مع معاضها قوله لا تشوا الفضل بينكم اي لا تشركوا الاخذ بالفضل <sup>بينكم</sup>  
 والاحسان يمكن ان يتقادم بهما استحباب الاخذ ناقصا والاعطاء راجحا في سائر المقادير  
 اي الرجال قوموا على انسابهم افضل بعضهم على بعض فيما انفقوا من اموالهم <sup>الرجال</sup>  
 قاتلات ما فطرت للغبية حفظ الله واللاتي تخافون مشوهن فغطوهن من اجورهن  
 المصاحح واضربوهن فان اطمعنكم فلا تبعوا عليهم سيد ان الله كان عليا كبيرا العفو  
 لزوم الطلوع واحدا بوجه عليها والنشور الارتفاع والمراد بها الارتفاع عن مطالعة <sup>المرأة</sup>  
 نزواج فيما يجب لهم وسبب نيل هذه ان سعيد بن الربيع وكان من انصار نشرته عليه <sup>البرية</sup>

امرأة حبشية غيب زيدا فطمها فانطلق بها ابوها الى رسول الله فقال انك  
 كرمي فطمها فقال النبي تقص من زوجها فانضرت لتقص من فقال النبي  
 ارجعوا فميرت على انا في ما نزل هذه الآية فقال النبي اردنا امراد ادا احدنا  
 والله اراو اخير فخرج القصاص ثم ان الآية فيما احكام ان الرجال قوامون  
 النساء اي عليهم قيام الولاية والسياسة وعلل ذلك بما يرين احداهما موهبي  
 هو ان افضل الرجال على النساء بما هو اكثر من كمال العقل وحسن التدبير ومزيد القوة  
 في الاعمال والطاعات لذلك حضوا بالبنوة والامامة والولاية واقامة الشعائر وبها  
 قبول شهادتهم في كل الامور ومزيد النصيب في الارث وغير ذلك فاما ما كسبي  
 انهم يتفقون عليهم ويعطونهم المهور مع ان فائدة النكاح مشتركة بينهما والبناء في قوله  
 بافضل وفي قوله بما اتفقوا السببية وامصدرية اي بسبب فضل الله وبسبب  
 بافضلتم عليهم قال بعض الفضلاء لا نل الفضل كل واحد واحد من  
 على كل واحدة واحدة من النساء لانكم من امرأة افضل من كثير من الرجال وانما جاء  
 بضمير التذكير تعظيما فيدخل الرجل المتفضل والمرأة المفضلة قال لا يلزم من  
 النصف على النصف تفضيل الشخص على الشخص قلت فم لا يكون في الآية دليل  
 تفضيل النصف الذي هو عين المسمى لانه اذا كان بعض سخا من الرجال افضل من بعض

استحقاق النساء وبالعكس فاجى ليل على تفصيل الصنف على الصنف الآخر  
 هو المذكور فالسؤال باق على حاله انما فضل الرجال ارجح فلو النساء فكانا  
 قنات اي طمعات فاما بما عليها من ارجح فطقت للعبث اي حافات  
 يكون منهن من ارجح من ارجح فطقت من الاسرار وقيل حافات لفر وجس ولام  
 ارجح من اول دهم كما جاء في الحديث وفيه نظر والاقال حافات في الغيب لا  
 على تقدير حذف المفعول به قوله ما خط الله اي ما حفظ من بين بحسب ان لا زوج واو  
 لهم من المجرى والمنفعة فالباء للمقابلة والجراد والراد سبب حفظ الله من توفيقه  
 او يحفظ الله من تعويضه الثواب على فعله بيان حكم النشوء واصله الارتفاع كما قلنا  
 نقل من عالى العصيان للزوج واتي بالفاء في الخير لتضمن المبتدأ معنى ان شرط وجها لكونه  
 موصولا فالو غلط هو التحريف ببدء بالتعريف الجري في المضاجع قبل هو ان لا يجا  
 وقبل هو ان يوليها ظهره في الفراش وقيل اي لا يستمعها في الفراش آخر واضرب  
 او في خارج المحاول كما غطها وعل ترتيب التلك كترتيبها في ذكر الوجه نعم ان  
 حيث اللفظ فلن الواو لا يفيد الترتيب بل من حيث المعنى لانه ترتيب الارتفاع فليقل  
 فلا نقل كما يجب في النكر قبل قوله تخافون بمعنى تعلمون وليس شي وقيل ان  
 ان طهره امانة النشوء فعطوهم فان اظهر النشوء فاجروهم فان استمر نشوءهم

نشورهن فاضربوهن قوله فان اظنكم اني فان جرح عن مشورهن الى الطاعة فلا تضر  
 له يعني من لا يوافق لرواى سبيد فان التائب الذنب كمن لا ذنب له قوله ان  
 كان عليا كبر اى انه مع علوشانه في ذاته وضمانه مقصونه ويعفو عنكم اذا انتم  
 سجدت عليكم ان يفتكروا توتهن اذا تبين او معناه انه تعالى ان يظلم احدا او يظلم  
 حقه ان هو ان ختم شقاق بينهما فابغوا حكما من اهل و حكماء من اهلها ان يريد  
 اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خيرا يريد ان ختم استمرار الشقاق لان  
 الشقاق الاصل لا يخاف منه المستقبل لا يعلم كذا يقول قوله واللاتي تحاورن  
 مشورهن فان الاستمرار هو خوف اما اذا لم يستمر فلم يتعلق به حكم الزوال واصل  
 الشقاق الملاقاة عدم الاجتماع على راي واحد كانها باختلافها كل واحد في حق  
 جانب فله فابغوا ههنا مسائل قبل الخطاب قوله فابغوا الزوجهين قيل اهل  
 الزوجين قيل للحكام المتداعى عندهم وهو المنقول عن قس عليها السلام وهو لا  
 لان اول الكلام وهو ان ختم يدل عليه اهل شير طاضى الزوجين فيها بحث يكون  
 الزوالا بما يحكم ان ام لا قيل نعم ومنهم من لا يشترط ذلك فهو مذموم كذا  
 حكيم او توكل قال البعض اصحابنا بالتانى لان ابضع حق الزوج واهمال حق المرأة فليس  
 تصرف فيها الا ذبا عنها وفيه نظر لان الاستبعاد في ثبوت الولاية على الرشد عند امتناع

عليها يقتضي من الماثل <sup>١</sup> وقال أكثر اصحابنا بالادول مخيرين بانه  
ان لها الاصطلاح من غير استبدان وليس لها التصريق الا باذنها ولو كان توكيد  
ذلك ما بعدا لو كان زيدا عليه قوله فاستقوا فانه خاطب للحكام وسماها حكيم ولو كان  
توكيد فخطاب للرؤس في قول فاستقوا واصل اختلاف بيني على انه هل يشترط رضی الزو  
ام لا فشرط رضاها قال هو توكيد ومن لا يشترط قال هو حكم بل يجوز بعث حكيم  
غير بل الزو حين بل اذا اهلها عرف بها وكيفية صلاحها ومجتها وكرهاتها ولا  
الا هل انكره وتطمين الحكم بخلاف الا يعني وللاية وقبل يجوز لان العرض حصول  
نقطة الآية لا غلطة وهذا المشهور بين الاصحاب بل للحكيم جميع التصرف في  
الزو حين ام لا قيل نعم بناء على ان شرط رضاها فانها وكيدان وقيل لهما اجمع وليس  
التصريق الا بعد استبدان المرأة في البذل والرجل في الطلاق وان كان خلعاً وهذا  
المشهور بين الاصحاب وفيه الفتوى قال بعض اصحابنا ان جعل الحكم الاصلاح والطلاق  
اليها انعقاداً لما ياه صلاحاً وان اطلق القول لم يخرج التصريق الا بعد مراعاة ما هو كلام  
من بناء على ان بعث الحكم الحكيم باذنها واختيارها فان الاذن اولاً كالاذن اخيراً  
ولو اختلف الحكم بان اختار احد هما الاصلاح والاخر التصريق لم يفسح حكمهما قطعاً  
والا لزم الترجيح بغير مرجع او بجمع بين النقيضين بشرط في الحكمين البلوغ والعقل والعدا

العدة ووجرت والذكورة ويزنم كل ما يشترطه من امر سابق والا نقص ويزنم الحكم بالحكم بالصلح  
 ان كان من الزوجه غايبا وقل لا يزنم وهو ضعيف فان الحكم عن الغايب جائز عند  
 خلاف في الصيمر يحصل المقصود وقل الزوجه من دفعها اي ان قصد الاصلاح  
 للغة والوفاق وفيه شبه ان من اصرح فيه فيما تجراه صلح المدينا وقل الاول للمكمن  
 للزوجه من معناه اذا اتفق الحكمان على الاصلاح يوفق الله الوفاق بين الزوجين لان  
 باسبابها واما اذا اراد الفساد واضلعا فلا يوفق الله بينهما لعدم سبب الوفاق ولا  
 يكون ارادتهما للاصلاح سببا لانفاق ولان الاعمال بالنيات قوله ان الله كان عليما  
 بالكلية خبر ابي الجربيات انما قولن تسلطوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا  
 كل الميل فقدر ما كالعقله وان تصلحوا وشقوا فان الله كان غفورا رحاما اي ان  
 ان تعدلوا بين ازواجكم عدلا حقيقيا بحيث يتساوون في المحبة والتعهد والنظر والعدل  
 القلبي ولو حرصتم اي بذلتهم جهدكم في حصول ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضى  
 الله منكم فيما املك فلا تواد في فيما تملك لا املك فلا تميلوا اي حيث لا يمكن  
 العمل الحقيقي فلا ترك جلد بحت تميلوا كل الميل فانما لا يدرك كله لا يترك كله فقدر  
 كما لمعلقة اي ليست ذات بعل ولا مطلقة ولت نه الآية على وجوب القسمة بين النساء  
 بنسب فيها لكن سبيل الاجال النسبة الشرفية بنت ذلك فتقول صاحب الكمال



اما ان يكون له زوجة واحدة فلها ليلة من اربع والثلاث يصفها حيث يشاء وان  
كان له زوجان فلها ليلتان من ليلتان وان كان له ثلث فلهن ثلث فله واحدة وان كان  
له اربع فلها افضل من شي وبجزء القسمة اكثر من ليلة واما اقل فلها ما فيه من التعجب قوله وان  
رجعا بكم روى عن ابن النعمان كان  
بيننا في مخرجه فطاق عليه من روى ان عليا كان له امرتان فان كان يوم واحدة  
يتوضئ في بيت اخرى اثنتان وان امراته تخاصمت من نعلها نشوزا او اعراضا فلها جناح عليا  
فصلها بينهما صلى الصلح خير واحضرت النفس الشح وان تحسوا وتوقوا فان احدكما  
بات يعملون خيرا كانت بنت محمد بن مسلم عند رافع بن حرج وقد دخلت في السجن وكان  
امرأة شابة سواها مطلقا تطيقته حتى اذا بقي من اجلها يسير قال لها ان شئت را  
صبرت على الاثرة وان شئت تركت فالت بل اجعني واصبر على الاثرة فراجعا بكم  
الصلح وروى في ذلك من وقيل ان سودة بنت زمعة زوجة النبي حبت ان يطلقها  
اسم فقال لا تطلقني اجلس معي ناكلا لا تقسم لي واجعل يوم معاينة فرت الآية  
عن ابن عباس قد تقدم معنى خوف النشوز والاعراض في الآية دلالة على جواز الصلح  
ترك القسمة وجعل عوض الصلح منفعة قوله والصلح خير يحتمل ان يكون هنا افضل المفضل  
اي خير من المفضلة يحتمل ان يكون جملة متعقبات خير عظيم وخير من خبرات كما ان

المحصورة شر من الشرور قولا حضرت النفس الشيخ حجة تعرضة انهم ولذلك لم يجانبوه باقربا  
 والجنة الا اذ انبأته مرغبة في الصلح والثالثة لتهمة العذر في الماكنة ومعنى احضار النفس  
 الشيخ كونه مطبوعة عليه لا يجاوزها بالعرض عنها والتعبير في حقها والرجل بالما  
 لها ولا الاتفاق عليها مع كراهية لها وتام الآية طائفة اسكنوه من حيث سكنتم من  
 وجهكم ولا تضاروهن لتضيقت عليهن ان كن اوليات محل فانفقوا عليهن حتى ينفقن  
 فان اضعفن لكم فأنوهن اجورهن والتمردا بكنكم معروف ان ناسرتم فترضعن الاخر  
 اى اسكنوهن بجاننا من سكنناكم قوله من وجهكم اى من سعيكم مما يطيقون ولا تضاروهن  
 اسكنى المطلقة اجلا من غير بيان كونه حبيبا او يائنا لكن البتة الشرفية ثبت ذلك  
 فقوله المطلقة اما حبيبة وسباني بيان الرجعي ان شاء الله ثم فمده تسحق الاتفاق والاسكان  
 كما كانت مده العدة وبطل عليه الطلاق الآية واما بانية فقال بوضيعة لها ايضا النفقة  
 السكنى لا غير وقال المحسن ابو ثور انه لا سكنى لها ولا نفقة وهو نهى صاحبنا فقال عن  
 م وايضا نقل ذلك من طريق الجمهور عن النعمان الزهرى في قضية فاطمة بنت قيس فكون الطلاق  
 الآية مخصوصا بالمطلقة الرجعية اذ يجب ان يكون السكنى مما يليق بها كافيها النقص  
 المنع عنها لقوله ولا تضاروهن ٢ المطلقة محال فمده تسحق النفقة والسكنى مما جاء  
 بانيا كانت وحبيبة لطلاق الآية من غير تعبد ثم خالف في نفقة محال البائنة بل

لما اول الحمل فقل النفقة للحمل اذ لو لاه لما كان لها شئ فقد دار الوجوب مع الحمل وجرد  
وهو الاقوى قيل للحمل بشرط الحمل وتطهر الفأيدت في مسائل كثيرة منها هم وجوب  
فضايلها على الاول منها وجوبها على الجدة وغير ذلك ان الحمل اذا وضعت في  
عدها لم يجز عليها الرضاع الولد وتسقط نفقتها بمخرج العدة فان ترضع بالرضاع  
فلما بحث في البحث على الاب اجرة رضاع لقوله فانوهن اجورهن فيه دلالة على  
الاستحباب على الرضاع قوله انتم وانكم معوف اي لا يبرعكم بعضا بالحمل الارض  
الولد بان لا تقع بحسب الوالد بان باخذ منه ازيد من الاجرة ولا الوالد بان ينقص من  
اجرة ولا الوالد بان يضع اقل من المقدار الرضاع وان تعاسرتم فسترضع الاخرى في  
دلالة على جواز ارضاع الولد من الام وسيله الى اخرى وذلك ليس على اطلاقه بل ان يرضع  
في حق كذا عن ضيق يرضى به الغير وما اذا لم يرضى فهو الرد بالتعاسر فترجم حتى  
الزوج لا صالة البرقة وسيله الى اخرى فيضطره هل سقط بذلك خصانه الام فيه خلا  
قيل نعم لحصول المحرم وقيل لا لتعارض الموضوعين نعم فليست من سبعة من سبعة  
ذرية فليست مما آناه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتانا بما يجعل الله بعد عسر ما هو  
اجان التوسعة على العيال لقوله من سبعة الا مبرا لا قضاء للمعين لقوله من قدر  
ضيق عليه رقة فليست مما آناه الله الا خبر بان الله لا يكلف نفسا الا ما آتانا بما فيه

وفيه لانه على سقوط النفقة في الحال عن المعسر لومعه باليعسر العسر وفيه تطيب نفس  
المسفر والمنقول عليه قال المعاصر في الآية التي قبلها دلالة على ان المعسر في النفقة حال  
الزوج لا حال الزوجة ولذلك انه يقول لا يكلف مد نفسا الا ما انا ما اذ لو كان المعسر  
حال الزوجة لاذ ذلك في بعض الاوقات الى تكليف ما لا يطابق بان تكون ذات  
الزوج معسر وفيه نظرا ما اول فلفقوا في اصحاب بانه يجب القيام بما يحتاج اليه  
من الطعام وادام وكسوة والسكان بتعال عاده امثالها واما ما نيا فلمنع من دلالة  
الاية على المدعي اما الاولي فلانه نهي فيها عن المضارة لمن لم يعتبرنا حال الزوج  
لزم مصارته في بعض الاحوال كما قال في الزوج بان يكون معسرا وهي شبهة وفيه هو  
مدلول الآية واما الثانية فلان قوله لا يكلف مد نفسا الا ما انا ما قابل للنفقة  
في الحال التي قدر فيها الرزق وحسب جاز ان يكون الواجب عليه ما هو عادة امثاله  
فيؤدي ما قدر عليه لان دفع الباقي دين عليه لذلك تتبع الكلام بقوله يجعل  
بمعسر يسرنا في شيئا من توابع النكاح وفيه آيات لا يؤفل للمؤمنين  
من بصائرهم ويخطوا فروجهم ذلك اني لم ان اسد خبير ما تصنعون غرض البصر هو  
ترك النظر والمراد هنا ترك النظر الى الاجناب مخدوف اي قل لم عضوا يعصوا فيكون  
بعضوا في الآية جوابا للامر المخدوف في ذلك يخطوا فروجهم تقديره وقيل لم يحفظوا

فروجهم يحفظوا ومن عند الخشن ايدة وضعيف لضعف زيادتها في الابانة الشا  
 وعنده سبويه يبيغيفض وهو محتمل لانه لا يجب نقص من جميع المحرمات <sup>النظر</sup> ١٠٠ قد يحجز  
 الى ما عدا عورت المجازم والى ما يظهر في العادة من وجوه الاجنات والفسح <sup>النظر</sup> ١٠١  
 وكذا الى وجوه الاما المستعرضات ليسج وكذا الطيب للعلاج وكذا الشاهد لتحمل الشاهد  
 تحمل الشاهد واقامتها والنظر الى المخطوطة مع امكان نجاحها شرعا وعرفا وتقصير <sup>النظر</sup> ١٠٢  
 نظر الوجه وكذا النظرة الاولى من غير لذة ورينة لقوله لكم اول نظرة فليمتعوا بها <sup>النظر</sup> ١٠٣  
 واما حفظ الفرج فهو ان يتق من عصا الاحتصاص التحريم عن عدا الزوجة وملك اليمن <sup>نقطة</sup>  
 فذلك لم يقل من فروجهم ولما كان السنته من الفرج كانتا دائرية الملققة ولم <sup>ص</sup>  
 يخلف الغرض وقيل المراد انها تحفظ الفرج شدة بحيث لا يسطر اليه وهو مروي عن <sup>ص</sup>  
 ذلك انك لم يظفر الغرض ويحفظ ظهره من الجحاسات النفسانية لان النظر يدعو الى الجحاس <sup>ص</sup>  
 وتوابعها وكلها من الاجتناب محرم قوله ان الدخيل لا يذوق من التهديد الشا <sup>ص</sup> وقل  
 للمومنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر <sup>ص</sup>  
 وليضرن بجهن على جوههن ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن او ابائهن واما <sup>ص</sup>  
 او ابائهن او اباء لبعولتهن او اخوانهن او بنى اخوانهن او بنى اخواتهن او نسبن <sup>ص</sup>  
 او ما ملكت ايمانهم او التابعين غير اولي الاربع من الرجال او الطفل الذين لم يظهروا على <sup>ص</sup>

عورات النساء ولا يصرن با رجلين لم يعلم ما يحسن من ريشتهن وتوبوا  
 الله جميعا ايها المؤمنون لعلكم تفلحون انما خوايد ان حكم الله بحكم الرجال في  
 وجوب غرض الطرف وحفظ الفرج وقد تقدم تفسير ذلك وعلمه الايات من  
 الاول دون الثاني روى عن ام سلمة انها قالت كنت انا وميمونة عند رسول الله  
 فدخل علينا ابن ام مكتوم بعد آية الحجاب فقال لنا اجتنبنا فقلنا يا رسول الله <sup>ان</sup>  
 فقال انما وانما السما تبصرانه وانما قدم غرض الطرف على حفظ الفرج لكونه  
 مقدما عليه اعيالى الجام ٢ بحرم ابد الزنية ففعل المراد مواضعها على حد الفضا  
 لانفس الزنية لان ذلك يحل النظر اليه كالحلى والثياب والاصابع وقيل المراد  
 ويظهر لي ان المراد نفس الزنية وانما حرم النظر اليها اذ لو ايج لكان وسيلة الى النظر  
 الى مواضعها واما ما ظهر منها فليس محرم للزوم المحرم المنع في الدين ٣ قبل المراد <sup>ب</sup>  
 الثياب فقط وهو الاصح عندي لا طباق الفقهاء على ان بدن المرأة كله غورة الا  
 الزوج والمحرم فعلى هذا المراد بالمباينة الخيال والسوار والقطر وجميع ما هو مبستر للبدن  
 ويستلزم نظره نظر البدن واما باقى الاقوال في ذلك فهي الوجه والكفان والكحل  
 الخصاب والى تم وانه انما سوج بها الى جهة اليمين فصعفه فانه ان حصل صوره  
 ولزوم جج المبعج لا الآنية والافلا وجه لذلك ٤ المبعج يخرج من روه المسعة  
 والمراد

والمراد بضربها اسد الناعلى الصدر والعنق شراً لهما وتغير العادة الجارية في  
 الخلف مع كشف الصدر وما فوقه <sup>١</sup> انه لا ينهى عن اظهار الرية مطلقاً <sup>٢</sup> بل يظهر  
 اشار الى تخصيص ذلك باباحة للبعولة وللحرام المذكورين اما البعولة فلان ذلك <sup>٣</sup>  
 الى المباشرة المقصودة واما الحرام فوجه اختصاصهم احتياجهم الى مداخلتهم وعدم  
 انفسهم من جهتهم بل لاني الطباع من النفرة عن محاسنهم واصباح المرأة الى مصاحبتهم  
 في الاسفار للركوب والنفوذ ويدخل جوار البعولة واخذادهم لانهم ايضا اباؤا بنيا  
 وانما لم يذكر الامام والاخوال قبل لئلا يصفى العثم والخال لا سيما فيكون الوصف  
 وقبل لانهم في معنى الاخوان <sup>٤</sup> انه اباح اظهار الرية لنسائهن اي النساء المسلمات <sup>٥</sup>  
 الكافرات لانهن لا يخرجن من وصفهن للرجال <sup>٦</sup> اخلف في المراد بذلك البهيم <sup>٧</sup> فقال  
 كروا لاني وهوراى عايشته وبه قال الشافعي وقال سعيد بن المسيب انه الاماء <sup>٨</sup>  
 لابياع نظر الله كرسوله كان فحلاً او خسيا وبه قال ابو حنيفة حتى انه قال لا يحل المساك <sup>٩</sup>  
 ولا استخداهم ومعهم وشراهم وينبغي ان يحل ذلك على معيهم لاجل ادخالهم على النساء لان  
 كل ما كان لاجل المحرم فهو محرم كبيع العنب ليعمل خمر والفتوى على الثاني ان قلت على تفسيركم  
 هذا يكون تكرار لان الاماء يدخلن في نسائهن قلت قد بينا ان المراد المسلمات دون الكافرات  
 فعلى هذا يكون تكرار الاماء مباحا وان كن كافرات فانهم يدخلون تحت القهر لا يحكم بما يريدن

برين انه يباح للنظر للبايعين وهم الذين يتبعون لاجل ما فيه والانتفاع والخلة  
 وقيل لهم والشمع الذين سقطت شهورهم وليس لهم حاجة الى الفداء وهو مروي عن  
 الكاظم ع والارزبة الحجة وقيل هم البلد الذين لا يعرفون شيئا من امور النساء وهو  
 عن صواب ابن عباس وعن الشافعي المضي المجرب ولم يسبق الى هذا القول فقال ابو حنيفة  
 هم العبيد الصغار وروى غير بالنصب على الحال وبالجر صفة للبايعين قوله او الظاهر  
 يصدق على الواحد والجمع لقوله نعم ثم حكى حكيم طفلا قوله لم يظهر واى ليطيعوا على العورة  
 فيميزون بينها وبين غيرها كانت الجاهلية يضرين باجلهن على الاض ليسبح صوتهن  
 فيمنع المسلمات عن ذلك لانه في حكم النظر في انه قد يورث ميلا في الرجال فهو المباح في  
 عن اظهار الزينة قوله فتولوا اى عن اظهار الزينة وغلب التذكير في العبارة التسمية بها  
 الذين آمنوا النساء ذلن الذين ملكن ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم نكحتم ثلاث مرات من  
 قبل صلاة الفجر وحين تصنعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء وثلث عوراتكم  
 ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد من طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك بين الله لكم  
 والله يعلم حكيم هنا فوايد انه نعم مخاطب المؤمنين ان يامر داعبيهم واطفالهم  
 بين العورة وغير حاجب امرهم اليهم بان يستاذنوا في دخولهم عليهم في هذه الاوقات  
 الثلاثة فهو بالنسبة الى البايعين الخليف وبالنسبة الى الاطفال بمنزلة الامهات قد تقدم



بالاستيذان العام وهذا الاستيذان خاص وهل الاما ايضا مامورات قبل نعم  
فذهب المذكورين بقوله الذين وقيل لا وهو مروي عن ق وص عليهما السلام ٢  
انما خصت هذه الاوقات الثلاثة لانها منشطة كشف العورة اما قبل وقت انقضاء  
وقت القيام من المصنع وتبديل لبس اللبس النهر ولما وقت النظيرة فانه وقت  
العلولة ومنظنة عورة واما وقت العشاء فانه وقت تبديل لبس النهر بليل اللبس  
قوله ليس عليكم ولا عليهم جواب سوال محذوف تقديره ما حكم الاوقات الاخر وراى  
هذه الاوقات اجاب بانه ليس عليكم ولا عليهم خاج في ترك الاستيذان لكونه سب  
الاستيذان وهو منشطة كشف العورة والصغير فبعد من الاوقات الثلاثة قوله  
طوافون عليكم هو قيل في المعنى لعدم الاستيذان فيما عدا الاوقات الثلاثة لاستخدام  
الاستيذان في ذلك المخرج لانه لا بد من المخالطة بين هؤلاء وهؤلاء فلهذا لم يرد الاستيذان  
فالاستيذان ٢ مستلزم للمخرج والطوافين خبر متبدا ومحذوف اى هم طوافون وانما  
لم يكتف بهذا بل قال بعضكم على بعض لانه ليس احد الفريقين مخصوصا بالطواف وذلك لان  
بل هو شامل لهما معا وهو لا للاستخدام فان المأذوم اذا غاب عن محذومه واصباح  
المحذوم اليه لا بد ان يطوف ويطلبه وكذا حكم الاطفال للترتيب فيكون بعضكم يدان  
طوافون والهمل منه ساقط لانه مرفوع بالابتداء وخبره على بعض كما قيل في قوله لا

الكوفة غير مفض لما ثبت بالرفع خبر متبداً محذوف أي هذه والباقيون بالنصب لان  
 مراتبهم شاملة له والوفات على ثلث كسفات العوزة محذوف المضاعف والمهم  
 اليه شاع الاعراب المجمع الراوي اذ ابلغ الاطفال منكم احمداً فليست دونها كما يستادون الله  
 من قبلهم كدليل بين الله لكم اياته والله عليم حكيم منكم في موضع نصبت على الحال أي كما بين  
 منكم واخطا للحرار لان بلوغ الاحرار بوجوب دفع الحكم المذكور في تخصيص الاستدلال  
 بالادوات الثلاثة والبلوغ الارقاء فالحكم باق كما كان في التخصيص لا جليها السبب  
 قوله من قبلهم معناه كالذين بلغوا من قبلهم وهم الاحرار البالغون لا الذين ذكروا من  
 قبلهم قوله ايها الذين آمنوا لا تفلحوا بغير توكم حتى تسألوا او تسلموا على  
 كما قال الرخشري الطبرسي لعدم القرينة في هذه الاضمار اما قرينة البلوغ فموجودة وهي  
 الآية قوله ابلغ الاطفال منكم احمداً وطرح قولهم ان الآية منسوخة وليست كذلك قال ابن  
 جرير يقولون منسوخة لا والله لم يمسح منسوخة لكن الناس تهاونوا بها وقيل للشعبي ان  
 لا يعملون بها قال المستعان هي استواء القواعد من النساء اللاتي لا يزوجن كما قال طيس  
 عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان يستعففن خير لهن من الله مع علمهم  
 الا انهن من الحيض والولادة لا يطهرن في كل حال كبر سنهن فقد تعدن عن التزوج لعدم الرغبة  
 فيهن والادب بالثبات ليس فوق الخاف من الملاحف وغيره فانه خص لهن وضع هذه الثياب

لعدم فهمهم في زوال التبريد التبريد هو من الاطفال اللازمه قول غير موصوف على حال  
عن بعض المعنى انهم اذا خرج من جهنم بالزينة تحت شرا من جهنم فالتجمل  
تخرج من وضع ثيابهم في استيفض خيلهم الى العفاف بالتسخير من لان وضع  
ثيابهم خضه طس في كها خيرة في فئنه انهم لو تخرجن بغير نسيته لا جناح عليهم اذ ان  
ثيابهم في الباقي بغيره ليست ليست للتصديق بل للمصاحبة وذلك ان خروجهم بالزينة يدل  
على انهم بمرحاة ودعيات للتواليا التخرج لاطبات لجا جهنم ان ثيابا ايها الناس  
انا خلقناكم من ذرانا في جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقوا الله  
عليهم خير قال المعاصرون دالة على انه اذا خطب المؤمن القادر الى الفصل من طمس  
عنده في دلائلها على ذلك نصبا

والاستطاطا ليست الا على  
الاستحسان من حيث المادة والصورت النسبة وانه لا فصل له على غيره الا بالقوة  
ليس لنفسه والا على وجوب الجانية عند خطبة بل مع انضمام دليل آخر اليه هو قوله صلى  
لا قال ايها الناس اخرجوا من قبل خبرني ان النبات كالتمر وان التمر اذا راكم لم يقطف  
لذلك النبات اذا بلغت ولم تهر وجهر في سن فقالوا لمن نزل وجهن ما رسول الله قال  
انكفوا فاولوا ما الاكفاد قال اذا جارك من رضون ونية فزوجه دل على ارجحة القول  
على غيره في المنزلة وانه اذا تعرض غاطبان متساويان في الدين يستحب احدهما لا تتم

منها القول ان اكرم عند الله العلم يستتبع قول ذينك فظهر قال المعاصر قيل ان يملك  
العلميات لقوله من لباس كرم وانتم لباس لمن ينبغي ان تحب لنفسه من النساء العفيف  
الكريمة الاصل وبيده قوله والبلد الطيب يخرج باية باذن ربه الذي ضيف لا يخرج  
الا انك اقلت عندى فيه نظر لعدم دلالة على ذلك فان الثبات حقيقة السائر  
واستعمال اللباس في النساء مجازا في موضع لا يستلزم استعماله في غيره لان المجاز لا يطرأ  
كما تقرر في الاموال ايضا الطهارت حقيقة استعمالها استعمالا في غير ذلك محال  
والاصل عدمه نعم على المطلوب قوله من تحبوا النظم كذا قوله نعم الزاني لا تكلم الا زانية او  
اي لا يعرب كذاح الزانية وفي ذلك دلالة على استحباب اختيار العفيفة وكرهية اختيار  
غيرها وكذا في قوله الطيبات للطيبين هو خبر في معنى الامانة فاستدلوا بكم حثكم فانوا  
حزبكم اني شيتم وقد مر انفسكم وانفوا الله اعلموا انكم طاقوه وبشر المؤمنين قالوا  
دلالة على حوار الوطء في البر وظهر القوا اي ان نقول اكثر تجا لفين منقوا واجبات  
مالك قال ما ادر كنت احدا قد سمى في دينه بشك في ان على المرأة في دبرها حلال ثم فرغ الله  
المكورة واما اصحابنا فليعلم ذلك واثبات احدهما التحريم في قول الصادق قال ان  
م محاشير النساء على امتي حرام فثانها اهل وهي اية عبد الله بن يعقوب في الصحيح  
من قال سالت عن الرجل ياتي المرأة في دبرها فقال لا بأس واثبت به اكثر مما ينادي وجوابنا

رواه  
الحسين

ذكيات آيات آية آية وناكم حرت لكم فأتوا آخركم اني شيتم ولفظه اني المكان كاي  
 يعال عيسى في شيت اي اي موضع شيت ان قلت يحتمل على الفعل لكونه موضع شيت  
 قتلنا انما يصح ذلك ان لو كان الحرت هما القبل واما اذا كان هما النساء فلا يصح  
 لوصول القبل فقط نرم تحريم النصف البطلوا قابل ٢ قوله هو لا بناني من ما ظهر لكم  
 الاستدلال آية عليه السلام علم فميتهم في الدين فيكون الاذن موصوفا الى تلك الغيبة  
 قوله انما تون الذكر ان من العالمين وندرون ما خلق لكم يكيم من اذوا حكيم وفي دين  
 ان يكون امرهم ما استمتع بالنساء لا قضاء الوطر يحصل حين ان لم يكن ما مثل كمال  
 يستغنى بالجلال عن محرم وكونه فانه في غير غيبة فلا يكون حجة في شرعنا وله  
 والمدين هم لغرضهم حافظون الا على ازاوجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين ووجه  
 استدلال آية الحفظ الفرج مطلقا ثم استثنى الا زوايج فيسقط الحفظ في الطرفين مطلقا  
 ولا منقصة في النفس البها عارية عن مانع عقلي او شرعي فيكون مباحا اما الا  
 فلا في الغرض اما الثانية فظاهرة اول مانع عقلي اما الشرع فليما في جواب المانع  
 بقوله فلا ينظر فأتوا من حيث امكم اسد واما مودة القبل ورواية ابي هريرة  
 لا ينظر اسلى جل حليم مرة في دبر ما يروى بغير منعه ٣ ان اسد استخفى من الحق  
 فالتها مئسا لقم تو انسا في اذبار من احوال عبي آية من لالتها على موضع النزاع

فان المراد بالامر الاباحه والمكروه مباح فيكون التقدير من حيث ايا حكم ان قبل  
 ان الامر حقيقه في الجواب الوجوب قلن في يكون الامر بغير القيل ولا يدل على  
 المسح من بابه الاخر على اننا نقول ان ذلك متروك الظاهر بالاجماع فانه لا  
 ان ليطا وعقيب الطهارة بل ولا يستحب بل يباح والوجه بغيره كذاب يروي ان  
 عمر اذ به على كذبه بالذرة مع انه لا يلزم منه التحريم بل اذ عدم النظر للمكرهاته ونحوه  
 واصل مع انه معارض باخبار كثيرة من طرق اهل البيت قوله وقد موافق لغيره  
 للمراد التسمية عند الجماع وقيل الدعاء وقيل طلب الولد فان اقتضا الولد الصالح  
 تقديم ثواب عظيم قال اذا مات المؤمن انقطع عمله الا من ثمنه ولد صالح يدعو له  
 وهذه جارية بعده وعلم ينتفع به وباني الآيه ظاهرة التسمية والوالدات صغرن  
 اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضا عنه وعلى المولود له زكوة سنين  
 بالمعروف لا تكلف نفسا الا وسعها الا انصار والده بولده ما ولا مولود له بولده و  
 الوارث مثل ذلك فان اراد فصلا عن راض منها ونشأ ورثها جناح عليها وان  
 اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف والقول  
 واعلموا ان الله بالتعلمون خير في هذه الآيه احكام ان الوالدات صغرن  
 ان يرضعن اولادهن لان هذه الجملة خبر في معنى الامر تقديره ليس معنى يكون

على حقيقة خبرتها والارحم الكذب فان من قد يرصعن ازيد او انقص وليس الامر بالمعروف  
البرأة بل المطلق الرجحان الشامل له ولله ثبت قد يكون واجبا كما اذا لم يرصع الصبي الا  
من لته اذ لم يوجد طير او اذا عجز الوالد عن الاستيجار او ارضاع اللبلاء وهو اول خبر  
يجي بعد الولادة فانه يجب عليها الرضا عنه لانه لا يعين مدونه وقد يكون مضمرا  
اذ لم يحصل احد الاسباب الموجبة فانه افضل ما رضع لبن امه ويستحب لها ان تفعل  
ان مدة الرضاع حولان وانما فيه بها بالكمال قيل للتاكيد لجواز اطلاق القول على  
بعضه مجازا وقيل لان الحول فسمان نام وهو الشمس فنامق وهو النمرى انقصان  
بعض شهره لان التامس لا يعدل عنه الى التاكيد الا مع تعذره ولم يتعذرنا وطهر  
ان الحول قد استعمل شرعا في احد عشر شهرا ويوما من الثاني عشر كما في الزكاة وقد  
استعمل مع تمام الثاني عشر كما في الدين الموحل حولا فارا ال الاضمال الاول بقوله  
قوله لمن اراد ان يتم الرضا عنه اللام متعلق برصعن كما تقول ارضعت فلانة فلان  
ولده فان ارضاعه من لاجل ازواجهن ان نفقة الولد على والده ولذلك يجب عليه ان  
يتخذ للولد طيرا ترصعه اذا امتنعت الام من ارضاعه ويجوز فسخ راء الرضا عنه  
وكثيرا وقرى بها وفي ذلك دلالة على ان فمضى مدة الرضاع حولان ولانه لا حكم  
بعدهما في حكم النكاح ولا استحقاق للابرة لو ارضعته بعد استيجارها للرضاع الشرع

الشرعي وأنه يجوز أن ينقص عن ذلك ثم اختلف على هذا التحديد لكل مولد أم لا فقال  
 ابن عباس ليس لكل مولود ولكن لمن ولد تسعة أشهر وإن ولد تسعة فثلثة وعشرون  
 شهرا وإن ولد تسعة فاحد وعشرون شهرا وروى الصحابي أنه بالنقص من احدى  
 فهو جواز على الصبي وقال الثوري وجماعته من التابعين هو لازم لكل مولود وإنه إذا  
 اختلفت والداه رجع إلى ذلك وتفصيل ابن عباس حسن لما فيه من الجمع بين الآيات  
 في قوله وحمله فضالة ثلثون شهرا وقوله فضالة في عامين وبين الوقوع فإن  
 الحمل يكون سنة ويكون تسعة ويكون تسعة وهو الغالب في الوقوع والولد يعيش  
 هذه المدة وأما في الثمانية فقالوا أنه لا يعيش علة : أنه يجب على الوالد ائحة  
 المصنعة لقوله وعلى المولود له وعلى السبع للوجوب كما يقال على فلان دين وإنما لم  
 يقل على الزوج لأنه قد يكون غير زوج كالمطلق وفي قوله المولود له إشارة إلى أن  
 الولد في الحقيقة للاب وإنما ينسب إليه ويجب عليه نفقته ابتداء إلى أن يولد  
 قوله زرقين وكسوتين أي كمال المنية له والرزق المأكول قوله بالمعروف أي بما  
 يعرف أهل العرف من حقها وفيه إشارة إلى وجوب ائحة شلها وأنه ليس لها ائحة  
 ولا ينقص الباعن قدر ما قلنا لك قال لا نصار والدته بولدها ولا مولود له بولده  
 فيكونا السامح للسنبة وقيل فيه وجهان آخران : أي لا توقع به الضرر فإن ترك



ارضاعه نفساً او غبطاً على ابيه فانها تنفع عليه من الاجنية ولا يوقع ايضا الا  
الضرر بولده بان يضره من امة ويمنعها من ارضاعه فيكون المضارة على يد  
الاضرار واتي بفعل المفا على من اثنين مبالغة ٢ ان المراد الاضرار بالولد بال  
يترك جامعها خوفا من الحمل ايضا فيضر بالاب عن حق عليهما السلام وفي قوله  
المولود له رزق من الى اخره اشارة الى جواز المفا وفضة على الرضاع من الرزق و  
ان يجوز استيجارها للرضاع ام لا قال اموأنا والشافعي بجوازه ومنع ابو حنيفة  
ذلك ما دامت زوجته او معتدة كحاج قال لان الرزق على منافعها كالباقي  
فلا يجوز ان يوقع عليها عقدا جارية ونحن نمنع تلك طمع منافعها ولا يلزم من سخافة  
لمنفعة البضع تلك طمع منافعها وقيل قوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها اشارة  
ان النفقة معبرة بحال الرزق قد تقدم كلامنا فيه ٣ ان اجرة المصقة واجبة لهم  
الطفل اذا كان له مال واليه الاشارة بقوله وعلى الوارث اي واث الاب وموجب  
بان يقوم الوصي او الحاكم بمؤونتها عوضا عن ارضاعها عند موت الاب من مال ربه  
اياه ان قلت لو كان للمولود مال في حيوه ابيه كانت المنة ثابتة في مالها فاني ذهبت  
تقيده بالوارث قلت لا غلبة وقيل الوارث هو الباقي من الابوين يجب عليه مونة  
الصاحبه فاني الوارث بعبره عن الباقي كما في قوله اللهم متعنا باسمها واهلها

البصار ما واجعلها الوارث متنا وهو صحيح عندنا لان مع عدم الارب ابائيه <sup>النفقة</sup>  
 علم ائمام وهو موافق لمذهب الشافعي فان عنده لا نفقة على غير الابوين وقيل ان  
 المراد الوارث للصبي او الوارث للاب يجب عليهما ما كان يجب على الاب متنا  
 على وجوب النفقة على كل وارث وهو مذهب ابن ابي ليلى وعنده ابى حنيفة يجب  
 الاتفاق على الوارث المحرم وقيل على العصبات وما ذكرناه اولى وانه لما قرر  
 ان مدة الرضاع حولان اشار الى انه يجوز ايضا الاقتصار على اقل من ذلك <sup>بقوله</sup>  
 فان اراد فضلا وانما قيد بالراضى والتشاور منها مراعات لمصلحة الطفل ولو قصر  
 على راي احدهما جاز ان يقدم على ما يضرب الطفل الغرض ما وضيد يكون للآخر  
 منعه والتشاور المشاورة والمشورة والتوري وهو استخراج الراي من ثمة  
 العمل اذا استخرت به انه لما قرر ان الوالدات يرضعن اولادهن او هم وجوب  
 كونهن كذلك وانه لا يجوز استرضاع غيره من مطلقا فزال ذلك بقوله ان اردتم  
 ان ترضعوا المراضع اولادكم يقال ارضعت المرأة الطفل وترضعها اباه <sup>لعله</sup>  
 الى مفعولين وحذف الاول للاستغناء عنه واطلاقه يدل على ان الزوج ان  
 يرضع للولد ويمنع الزوجه من الارضاع لكن ذلك مناف لقوله لا تضار ولده  
 لولد ما فيكون منها مقيده البقيده وهو تعدد استرضاع الام كما تقتضيه اللبن في ذلك

قوله اذا سلمتم اى اعطيتم المراضع ما اردتم ايائكم للوالدة وليس تسليم الاجرة  
 شرطاً في جواز الرضا على العرض التبعي على ان المرضعة ينبغي ان يكون طيبة  
 النفس لتقبل على الطفل لقبها وتراعى مصلحته في المرات قوله والقول الله سبحانه  
 في المحافظة على ما شرع في امر الاطفال المراضع واعلموا ان الله سبحانه يعلم  
 فيه حث ونهي فانه في قوله وحمله فضاله ثلثون شهراً وقوله وفضاله في ثمانين  
 وقوله حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة على ان اقل مدة الحمل ستة اشهر لانا  
 اذا سقطنا حولين وهما اربع وعشرون شهراً من ثمانين شهراً بقي ستة اشهر وثمان  
 احد اختلف في ذلك واما اكثر الحمل فخذنا عشرة اشهر وعند الجنيته سائر ثلثون  
 شهراً الا انه فان كل واحد من حمل وفضاله ثلثون شهراً وعند الشافعي اربع سنين  
 عند مالك واحمد سنين ولكل من اقوالهم منافع للوقوع في العلم ولا خارج عليكم  
 فيما عظم بين خطبة النساء او انتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرون من ولكن  
 لا تواعدوهن سرّاً الا ان تقولوا قولاً معروفاً ولا تقرنوا عقدته النكاح حتى يبلغ  
 الكتاب اجله واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه واعلموا ان الله يحكم  
 قال هل السابعة التعرض هو ابهام المقصود بما لم يوضع له تحقيق ولا مجاز او رقة  
 التزوج كقول السائل منك اسم عليك والكناية هي الدالة على انني نكحك لانه في

كقولك فلان طويل النجاد كثر الرما واذ عرفت هذا فالآية تبطل على وجهين أحدهما  
 أنه لا يخرج في التعريض للمعذات بالخطبة والمراد به الكلام بغير منه الرغب في النساء  
 فمن غير تصريح كقوله رب اغفر لي ذنبي فليكن ذنبي أن يدس بغير اليك خير أو مثله  
 نعم المخرج في التعريض تسليم نبوة في التصريح لمن بالخطبة وفي هذا مجال على تفصيله  
 من السنة الشريفة فتقول المعذات جعته يحرم التعريض معاً لها من لا يصح في كذا  
 يحرم لكل محرمه بدلا كما لا غنى والمطلقة مثل المعذات من الزوج أما من غيره  
 التعريض لا التصريح والمعذات بلها يحرم التصريح لها في المعذات من غير الزوج وكذا  
 التعريض ما من غير التعريض مطلقا وأما التصريح فهو للخطبة والمنسوخة بعينها  
 ولا يجوز للمطلقة مثلها في المعذات والابعد ما لا بعدك تكلم وحكم التعريض حكم الأكل  
 في النفس أي السوءان ضايقا لنته أي سترته قوله علم الله أنكم تتركوه من أي  
 القلب كره من أنه تركه غير مقصود ونعم أي مني عن المواعد سراي جلاء وطبعا  
 لا يسيروا يغفل سر لكونه كلاما فحشا فلا يجوز الخطبة به مطلقا ثم يستثنى من قوله ولا يوافق  
 من القول المعروف أي فيه تعريض أي لا تواعدوهن إلا بمواعدة معروفة أو بقول  
 وقيل الاستثناء منقطع من قوله يسيروا وهو ضعيف لا دليل على قولك لا تواعدوهن  
 التعريض في غير غير موعود ٣ ولا توعموا عقدة النكاح وهو نهي عن عقد نكاح المعذات

عن المزمع بان الفعل لا يختار من لوازم الغرم عليه النبي عن اللازم تسليم النبي  
ملزوم اصل الغرم القطع فان العازم قاطع لا يجوز نقص مراده واكتساب المنسوب  
العدت وبعدها منها في مسائل لا يحرم المحظورة بحريم الخطبة لو عقد على المصدة  
بحالها بالتحريم والعدت حرمنا بدامطفا وان كان عاجلا ودخل فذلك لا خلاف  
خبرنا في آية بعة الوفاة وخلعوا في عدة العرق معناه لا خلاف فيها  
ايشاء بخلق نكاح النبي وازواجه في آيات اياها النبي مطلق لا ازاواجك ان كنتن  
يهيوة الدنيا وريتها فمقابلين متعكج اسر حكن سرا جملاد وان كنتن تردن الله  
والدار الآخرة فان ابتعدا للمخنة تمكن اجر عظيم وكثر ولها وجهان احدهما في تفسير  
بنسبة من ابن النبي لما حصل الغنايم من خبر قالت نسائه اعطنا من هذه الغنيمة قال  
قسمها بين المسلمين يا الله فخصم فقلن بعلك فظن ان طلقنا لا نجد زوجا من قريتنا  
غيرك فامرهم الله بغيره لهن واكلوا يس فممنه ام ابراهيم حتى حصن من ثم انزل الله  
نعم هذه الآية وتايتها ما قاله المفسرون ان ازواجه سالته بشا من عرض الدنيا وطلب ما في  
في النفقة وآيته لغيره مصبر من بعض فالي سوال الله منهن شهر فقلت آية الخيبر وهي  
وكن يومئذ متعافا عايشة وحظرة وام حب بنيت الى سفيان وسودة بنيت لعمرو وام سلمة  
بنيت لابي امية فمولا من قريش وصفيه بنيت جني الخيبر وميمونة بنيت لعمارة العلاء

الهلالية وزينب ثبتت بحسب السيرة وجوز يثبت بحارت المصطفية فلما ثبت  
 طلبهم وخبرهم في المفارقة والبقاء فاحترقوا من تعالين ان يكون الامر في مكان  
 مرتفع واما سواهم فكانت تقبل ثم كثر استعجاله واستعجالهم ان يكون كذلك كما استعجل  
 مواقبال القلب هو المراد منها والشرح كالكلام بمعنى التسريح والتكليم فهو كذا <sup>الطلب</sup> <sup>وصف</sup>  
 ووصفه بالمجلس اي لا يكون له من مشاجرة ونحو صفة بين الزوجين وان يكون بين  
 اضرار وبدعة ونها فوايد ان التخيير لئلا يبين المقام والمفارقة على التقديرين ان  
 رين اجب عليه لقوله قل وان من لدننا في التخيير ما كنا ننه عن اطلاق فمن اخارت الله  
 انفسه فحاجها وهو من خواصه ٢ قبل المتعة لا يكون الا للمطقة قبل الدخول وقبل  
 المكالمة ثم وانواع البني لم يكن كذا فوجه هذه المتعة قلنا يحتمل ان يكونا ان  
 لا يكون المراد منها تلك المتعة المصهورة بل مطلق النفع بان يزيد من على المهور والعطين  
 كان عند من من امانات وغيره ٢ انه قد تقدم ان المتعة لكل مطلقة عند قوم المختلعة  
 والمبارات فحاجها يكون المراد المتعة المصهورة ٢ جاز ان يكون من خواصه وجوب التمسك بها  
 عليه التخيير الاول في الجواب ١ ما خالف العلماء في حكم التخيير على احوال ٢ ان الرجل اذا  
 امرته فاقارته وجعلها شري وان خاتمة نفسها في تطليقة واحدة وهو قول ابن  
 والى خاتمة ٢ ان خاتمة نفسها في ثلث تطليقات وان خاتمة زوجها في ثلث

وهو قول ابن بركت وذهب اليك ١٢ ان نوى بالتحيز الطلاق كان طلاقا والا  
فلا وهو ذهب الشافعي انه لا يقع بذلك طلاق وانما كان كمنك من خواصة ولو اشترى  
نفسه لما خسر من ليس منه فاما غيره فلا يجوز ذلك وهو مروي عن الصادق ع قال لا تطلق  
وانما هذا شئ يحض الله به رسوله وقال ابن جسيم وابن ابي عمير من ابو قحطبه  
مع مائة وخمسة الف فلو باعها بخر او خطه يكتسبها والاكثر من مائة  
قولها القول وانما الطلاق ان تقول لها انت طالق . يا نساء النبي من يات  
بفاحشة مني فضايف لها العذاب ضعفين كان ذلك على الله يسيرا ومن لم يفت  
رسوله فليس له ان يات بها من بعده فاعلم ان الله عليم الغيب .  
فما في اخرى له وهو الضعاف العذاب لئلا يصيب الله على النساء والرجال من  
الطاعة الا الاول فلان على قدر قبح المعصية على قدر العلم به . انما لما كان  
له ويشاهد في الوحي كان عليهم بالاجتهاد كما في الفروع في الضعف من العذاب  
واما الثاني فظاهر لانه كان عقاب من مضاعفا فمضى العدل كونه فواجب ايضا  
وعلم من ذلك كون الضعف مثلا واحدا والمراد بالفاحشة الخطية الكبيرة والسيئة  
الظاهرة في النفس والفتور بها المداومة على الطاعة وان استعمل في غير ذلك كالمدا  
والمصطفى وطول العبادة انما هو ما كان لكم ان تؤدوا رسول الله ولا تاتوا به من وراءه

بعده ابدان ذلكم كان عند الله عظيمًا هذه ايضا يدل على خاصه اخرى لهم وهي هم  
 جواز نكاح نسائه بعد وفاته اجماعا فقتل كونهما اعمان لقوله وازواجه ما تنتم وهو  
 باطل والاحرم بناتهن لانهن اخوات بل تسميتهن امهات لاجل تحريم نكاحهن والاول  
 كونه من خواصه وحذر من غيرته لذلك فيكون ابداله سببا ولها انه لا زلت  
 الحجاب لطلوع من بعده لانهما ان تحكم بنات عن الامن ورايها ليس بات  
 تزوجهن فلانه عندنا ان من فارقهما بطلاق او فسخ وكذلك سواد دخل بهام  
 لا ولنا فقيهة بناتنا اوجه الاول التحريم مطلقا لانهن امهات الثاني الامانة  
 مطلقا ولا لم يكن لنبوته فائدة هذه التي لم يدخل بها لما روى ان شعث بن  
 قيس روى عن المسغبة في ايام عمر فاراد وجرهما فاجبرانه فارقهما قيل ان نكحها افتر  
 فيكون التحريم ثانيا في محلول بها وكذا لهم انها الوجه في سراريه عموم الآية مدح  
 الاحتمالات التي تأنها البني انا احللتا لك يا زواجك لاني آتيت اجورهن و  
 ملكت بمنك محاربا الله عليك وبنات عمك وبنات خالك وبنات عمك  
 الا اني باجرن وامرأة مؤمنة ان هويت لغتها البني ان يلدوا البني ان يستكبروا  
 لك من دون المؤمنين هذه ايضا تشمل على ذكر ما هو من خواصه وهو استباحة كونه  
 بالبنوة والى ذلك كونه من خواصه قوله خاصة لك من دون المؤمنين واختلف في



ان ذلك محل وقوعه لا قال ابن عباس لم يكن له عند الله بالهبة وقال غيره بل وقع  
 عدد دارين منه بنت محارث فزني بنت بنت واثم السالين لا بصارته  
 بنت حليم قبل ان هذه لما وصفت مصهاره فقلت آية فقالت عائشة ما بال  
 بيد ابن القيس من المهر فقلت آية فقالت عائشة ما ربي الله ان يسارع في هوا  
 فقال انك ان اذعت الله سارع في هواك الاربعة قبل ثم تركت بنت جابر بن بني  
 عن ابن جابر بن محمد بن دها فوايد اجوا الكرخ في وقوع النكاح موقوف الاجارت لقوله الله  
 آية جابر بن دها فمحق بالاجارت وليس شيء لجواز ان يكون ان جابر مستقرا له  
 ابو بكر الرازي لا يجوز بالاجارت لان الاجارت عقد موقت وعقد النكاح مريد فيها  
 متناهيان قيل يجوز وقوعه ايضا بلفظ الهبة لغير النكاح وليس شيء ايضا لقوله الله  
 لك من هبته ما يشاء والاشافيه ٢٠ اى فائدة من القبول والثلثة وهى الثلثة  
 آية جابر بن دها فمحق بممازاة الله عليك فان اطلاق حاصل به وهما قلنا  
 انها كانت حاصله ولا يلزم من نكاح ما عدم اطلاق غير ما لا بدليل الخطاب وليس محذور  
 فائدة تمام الله حل به ما هو افضل وفيه نظر الاربعة بقضى ان لا يحصل اطلاق النكاح  
 الا بالقبول والثلثة وليس كذلك ايضا لو كان كذلك كان ينبغي ان ياتي بجابة تدل على  
 ارادة الا افضل وقول القاصي قبل ان يكون من خواصه وبعده قول الله ما لم يمت

واني طالب خطبي سؤالا هـ فاعتدلت اليه فعدتني ثم انزل الله هذه الآية فلم املك له  
 لم اخرج ومكنت من الطلقا ضعيفا لانه يعمل ان من خواصه وقولها فلم املك له فتمت  
 من دليل الخطاب ليس بحجة وقال الطرسى كان ذلك قبل تحليل غير المباحرة ثم نسخ شرط  
 البجرت في التحليل وهو ضعيف لان ذلك ان ثم في المباحرة فكيف يتم في القيد  
 خبرين فالاولى اقلناه فان الوصف كما يكون للخصيص كونه للتوضيح كما  
 من نساء من توذي اليك من نساء ومن استفت من غرت فلا جناح عليك ذلك  
 ان تشر عليهم لا يخون ويرضين بما اتيهن كلهن والله يعلم ما في قلوبكم وكان الله عليهما  
 اللذجا الناحية فقال اصبت بالحمة وارصبت بغير الغفان بمعنى واحد وقراء في الآية  
 بالتممة وعدم العارة بخيل وجوبا الاول تطلق من نساء ونسركا طلاق من تطلقا  
 تدعو من نساء الى الفرائس وترجي من نساء ولا تدعو ما يؤخر من نساء ولا تقسم لهم وقود  
 اليك نساء فقس لهم فارجا سودة وجورهم ويمونته وضيقة وام حبة وكان قسم  
 بينهم من نساء وادوى عايشة وحفصة وام سلمة وزينب فكان يقسم بينهم فاستبدل  
 قال بعد وجوب القسم عليهم ان ذلك في خواصه ما كان يفعل من القسمة لفضلها ومنه  
 طلبا للعمل وليد زينب ليجوز هذا هو المشهور عنه اصحابنا ان ذلك ارجح الى الواجبة  
 اي ترجى من نساء الى الواجبة وقودهم اليك نساء منهم قوله ومن اغيت من عز

امي المودلات لك ان تودين بعد تبعاك يا هين في اوكيك لك ايضا ان رجة  
 من شانهن تودين لاجل عليك في ذلك كله ذلك في شارة الى التجسر من اواه  
 نشاء واخير من نشاء اقرب الى قرعة الصنسعد وخرخص ورضاهن لان حكم كلهن متساوا  
 فيتم ان سويت بهن وجرن ذلك فضل واحسانا منك ان حجت بعضهن على  
 بعض علم ان يحكم الله بطريق فلو جهن  
 لا مودلات اليك فان  
 علمن بك علمن انهن غير مطلقات ورجعن انك جهن ليكن باقي آية طاهرة لا تحل  
 لك النساء بعد ان تبدل بهن من ازواج ولو عجيب حسن الا ما ملكت منك  
 الله على كل شيء قبيل انهما منسوخة بقوله انا اعلننا لك الآية وهو فتوى اصحابنا  
 بقوله من نشاء على الوجه الاول فلمنا وان فقد متافرة فانها مبسوطة ان زولا  
 كآية العدة وان اجعل بعد ذلك في رج ما نشاء وروى عن عائشة انها قالت ما فارق  
 رسول الله حتى حل له ما اراد من النساء وقيل بعد ذلك فانها باقية احكم لا صا بعد  
 ثم خلف تاويل من عليه جملة الاول من بعد التسع اللاتي كن عنده ومات عنهن  
 تقدم بهما من التسع حق كالاربع في حننا من بعد النساء اللاتي ذكرن في الآية  
 وبيانا اعلننا لك في ستة اجناس غير المملوكات فعلمنا ان البيع له ما فرق التسع  
 من كل جنس الله ٣ روى عن من ان المراء بعد المحرمات في سورت النساء فغلب في ذلك

يكون فيها شيء من خواصه وعلى الاول لا يجوز لطلاق واحدة من جملة التبدل بها  
 ما تسمى من قولهم ان زواجها يدت لك استخراق قول ولو لم يجز حبس من ابيك  
 ان تطلق بعض من سروج بدله وان كان البديل حسن الا ما كنت بمثلها فانه لا يضر  
 وقبل ان تستألا لانه يشاؤا لا زواج والا ما وعلما قلنا من ابي صحابنا انها  
 كل هذه الوجوه لا فائدة فيها الا الوقوف عليها والردية المذكورة عن من ضعيف الخ  
 الحكم الجع عليه من جواز تبدل عيناها وجواز تبدل امته بالطلاق الفسخ  
 نقول انني انعم الله عليه انعت عليه منك عليك وجك وان الله وحكم في نفسك  
 الله يبدل في خشي الناس الله حق ان تخشاه فلما قضى يد منها وطرز وجبا لها  
 يكون على المؤمنين خرج في اروج اوعيا بهم اذا قضوا منهم طراو كان الله  
 روي ان سول الله خطب بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت  
 المطلبت سول الله لمزيد بن عارنه وعنده فانه يخطبها لنفسه فلما علمت انه  
 هبت وانكرت ذلك لعلها ففرت وما كان للموم في الامانة اذا قضى الله سوله  
 هرجا يكون لهم خيرة من ابراهيم الاية فقالت ضربت يا سول الله فاكهما فدخل بها  
 ساق اليها سول الله عشرة ذبا زوسين درهمهم ورجا وعلقه ودرعا وازارو  
 د عشرين درهم طلعهم فلبس بها عاسم عمرو وروى عن ابن ابراهيم في تفسيره ان سول الله

كان شهيد الحب لزيد وكان اذا ابطل عليه يد اتي منزله وبيات عنه فاطما عليه يومها  
 رسول الله منزله فاذا زينب عاتية وسط حجرتها فتحي طيبا بغير لها فرفع رسول الله  
 الباب لما نظير لها قال سبحان عاتق لنور تبارك الله حسن اني الفين مخرج فخار  
 فاجزته زينب كان فقال لها اعلك وقعت في قلب رسول الله فهل لك ان اطلقك  
 حتى تبتري وبعك رسول الله فقالت اختران بطلقني ولا تبتري وحي فجا زيدا لي رسول  
 فقال زينب كبر على وتوديني بلباسها فاريد ان اطلقها فقال اسكت  
 مزوجك اني لم اطلقها بعد ذلك وروى هذا لما اعتدت قال زيد ما بعد احد  
 نفسي او تقينك اخطب زينب لزينب قال زينب فحينئذ يها وهي تخبر عينيها فلما  
 رايها عظمت في نفسي حتى ما استطعت ان انظر اليها حين علمت ان رسول الله  
 ذكر ما قولتها لغيره وقلت يا زينب بستر فان رسول الله لم يملك جف  
 بذكره فقالت انا ابصافه شيئا حتى اوامرني فقامت الى مسجد فبكرت الآية  
 فزوجها رسول الله ودخل بها وما اولم على امرأة من نساء ما اولم عليها فزوجها  
 واطعم الناس الخبز اللحم حتى اشتد الهنا اذا عرفت هذا فتقول اني قد تفرقت  
 لا تخبر لان الطلاق غير حرام بل مباح لانه ضد النكاح المنكح باليد وقيل مباح  
 منه ما كبر ما وادني وجماع خلف الذي اخفاه رسول الله على وجهه ان الله تعالى

تعالى كان أعلم انهما من نسائه وان زيدا سيطلقها فلما جاء زيدا واطلها  
 قال له امسك عليك زوجك فقال له سمعته لم نقول له امسك عليك زوجك قد  
 اعلمت انهما يكونان من ازواجك عن علي بن الحسين ع وهذا مطابق الآية لانه  
 اعلم ان يدي ما اخاه ولم يظهر غير التزوج فقال زوجها كما ولو كان غير ذلك  
 لا بداه فغابت بعد علي ذلك ٢ ان الميل الطبيعي اليها وذلك لاق صنف بالاجابة  
 والتجريم لكونه بغير رضا لكنه صكره اظهاره للناس لشاعته وربما كان المنافعون  
 يقولون انه عشق وادخل الله في تزويجه بما عشقه وذلك مناف لما هو بصدده من  
 الرسالة وهذا به الخلق ولم يعلموا ان ذلك امر جلي غير مقدور ٣ انه اخبر ان  
 زيدا ان تير ودها من حيث انها ابنة عمته فارادتهما الى نفسه ليلا يقبها  
 بفعل الرجل باقاربه ويكون جبر القبها حيث زوجهما لمولاه او لامع كراهتهما  
 انه قال امسك عليك ٤ انه كان يريد انهما مع مفارقة زيدا ليكون مطلقا  
 الى ابيه في منزل الادعياء منزله الابناء لكنه عزم على عدم ذلك مخافة ان يظفوا  
 عليه بانه زوجه امرأه ابنة فانزل الله الآية كيلا يتبع من فعل للمباح مخافة الناس  
 لذلك عقب الكلام بقوله لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم  
 وتخشي الناس اي تخشي مخالفتهم واخبر عنهم عليك بغير حق والله اعلم ان تخشاه في

البقاع او امره الحق قوله فلما قضى زيد الى اخوه اي فرع من ارادته لها وعطائه  
 منها مقتضا ما قوله وكان امر الله بقوله لا اي ما اراد الله ان يكون من فعله لا بد ان  
 يقع لوجوده لا اعي وعدم الصادق بخلاف ما اراده الله من فعل غيره فانه قد  
 اذا اقرر هذا فقد استفيد من هذه القصة احكام الاول ان السواوي في النسب غير  
 شرط في النكاح فالحازم بنب كان اشرف من زيد ولهذا زوج رسول الله صبيته  
 بنت الزبير بن عتبة بالمقداد بن عمرو وهو عامي النسب ٢ ان وجوب الاتفاق على  
 الزوجية وكيفية الكسوة من الدرع وهو القميص والخمار وهو المقنعة والملحفة والازرار  
 يمكن ان يعنى السر اويل وضم الادم الى القوت كضم التمر الى الطعام لان ذلك وقع  
 في بيان الواجب فيكون واجبا ٣ وجوب مفارقة زوج المرأة لها اذا رغب فيها  
 رسول الله ص ٤ عدم جواز الخطبة في العدة لانه لما انقضت عدتها امر زيد بخلبتها  
 ويدل عليه من الكتاب قوله نعم ولا تعرفوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وقد  
 تقدم كون النكاح يقع بلفظ الزوج ووجوب كونه بصيغة الماضي ٦ استحباب الوتمة  
 استحبابه الرفاف ولذلك قال صلعم لا وليمة الا في خمس عرس او خمس اوصاف او  
 وكان اركانها الخمس النفس والوكا زينة الدار والوكا زينة الدار والوكا زينة الدار  
 في رواقع النكاح وهو قسم الاول الطلاق وفيه آيات الكتاب بها النبي او صلعم

النساء فطلقوا من بعدهن وحصوا العدة وانفقوا الله ربكم لا يخرجوا من من يوتن  
 ولا يخرج الا ان ياتين بعله خسة بنية وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله  
 نفسه لا يدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا الطلاق لغة اسم للتطليق والطلاق  
 بمعنى ازاله العبد وشرا عازله قيد السكاح فهو اما من قبل النكاح او النفل والاول  
 لا تقر في الاصول ولا يقع عندنا الا بلفظ الصريح الدال على الجدة بالمواطاة لما  
 من قول ق: وانما للمحصر قولك انت او هذه او فلانة طالق فخرج ما لا يكون فيك  
 الكنايات كخيت وبرية وغيرهما ما يكون من لفظة لكن لا يدل بالمواطاة كقوله انت  
 طلاق او الطلاق او من المطلقات وغير ذلك من العبارات وللمخالفين هنا قول  
 ليس هذا موضع ذكرنا اذ عرفت هذا فما احكام تتبعها فوايد: قيل خص الطلاق بالنسبة  
 صلى الله عليه وآله وعم الحكم لانه امام الله فداوه كنداهم وقيل لان الحكم بغيرهم  
 تابعون له سبه وقيل اذ اطلقتم النساء وذهبن من الوجه ولا يلزم خروجهم صلغ  
 الحكم على هذا الوجه لانه انما جعل الله امر ان يرها له عن فعل المكروه بغير داع يدعوا اليه  
 المطلق من غير داع مكروه لكونه خلاف السكاح المعطى ولما رواه الثعلبي في نفسه  
 عن علي بن ابي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال تزوجوا ولا تطلقوا فان  
 يظن منته وعن ثوبان رضي الله عنه الى النبي صلى الله عليه وآله مسالت زوجها الطلاق ثم



ما نأش فحرام عليها رايحة الجنة وعن ابي موسى عنه ما لان مطلقا النساء الا من ربيته  
 الله يجب له واقين والده واقات وعن انس عن النبي ما حلف بالطلاق ولا  
 به الا ما فتح قوله فطلقوهن بعد من اي لوقت عدتين فان اللام للما قبل  
 وفيه دلالة على وجوب إيقاع الطلاق في طهر لان الاقراء هي الاطهار كما يحكي وهو  
 اصحابنا والشافعي لكن عندنا لم يفعل خلاف ذلك لطلوع عند الشافعي وباقي الفقه  
 فعل حرام وصح طلاقه اما المنة فلان الامر بالنسي يسلم من النسي عن هذه واما الصنف  
 النسي لا يسلم من الفساد ونحن نمنع الثانية فلان النسي عن نفس الطلاق وقد قدمنا  
 عند المحققين ان النسي عن الشيء نفسه او جزمه او لانه يسلم من الفساد وقال ابو حنيفة  
 الاقراء هو الخيف فتخير الكلام عند مستقبل عدتين او قبل عدتين ثم ان هذا  
 مخصوص ما جازي احداهما غير المدخول بها وثانيهما الغائب عنها زوجها يعلم اتفاقا  
 من طهر الى اخر او خرج عنها في طهر لم يغيرها فيه كجماع فان ثابتين يصح طلاقها  
 تحريم وعلى ذلك جماع اصحابنا ونظا فراجبا رهم ويدل على الاولى آية الاخر  
 سيأتي قوله وخصوا العدة اي منطونا واكملوا ثلثة اقراء وقيل عدة الموطات  
 الاقراء لتطلق العدة فعلى الاول فائدة الامر بالاحصاء انما يتعلق بها حقوق  
 النكاح اما للزوجة فالنفقة والسكنى واما للزوج فالرجوع اذا اشار مع تهيئتها

لا يخرجونها وكذلك منهن من الانواع ايضا اي النسب التي تبولد على اقلية  
 به في العدة فيخرج المخطبة منها يصيرها الى غير ذلك على الثاني فقايدة العلم زيان  
 مع اللام على مع الضبط وقت يفيض فلا يقع في طلاق وقت الاستنساخ  
 الى غير ذلك امر سجا في العالي المعقوب في ضبط العدة بحيث لا يخالف ذلك  
 ويحتمل تعليقه بما بعده اي بقوله لا يخرجون <sup>١٢</sup> انه صرنا ذكر سبب العدة ذكر  
 بعض احكامها وهي انه لا يجوز اخراج المرأة المطلقة من البيت الذي طلقت فيه  
 ضافته لا خصام كقولك يحل الفرس وكذلك لا يجوز لها ايضا اخرج وان لم  
 يخرجها الزوج لقوله ولا يخرج من كل ذلك عدت الطلاق الرجعي بخلاف البتة  
 فانه يجوز خروجها واخراجها واستثنى سببها من ذلك يتبين بانها فاشية  
 الزنا فخرج لا فاشية احد عليهما وعن قس من هي الزنا على اهلها اذا هم وشتمهم  
 ابن عباس وايتان امدهما كقول السيد <sup>١٣</sup> لا يخرج من كل محبة مدفعي فاشية  
 فيحمل كون الاستثناء من الاول لما قلناه ومحمّل ان يكون من الثاني ان قوله لا  
 يخرج بل بالاعتقاف انتهى اي ان خروجها فاشية وفيه قوة لولا النقل ثم انه  
 بين ان تلك الاحكام المذكورة امور محدودة مقدرة واجبة الوقوع وانها  
 يستحق الله مقاب لقوله قد علم نفسه وذلك لزوم طحا قوله لعل الله

ذلك بعد الطلاق امر هو الرغبت في المطلقة والرجوع عن غير ذلك <sup>وقت</sup> على المقار  
 هو كالتعجيل لعدم الإخراج وخرج البوت فيه دلالة على كون المراد بذلك الطلاق  
 الرجعي لا البين - روى البخاري ومسلم عن قتيبة بن سعيد عن ابن عباس <sup>المراد</sup>  
 بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فطلقته وأصرت فأمره رسول الله <sup>الله</sup> راجعاً ثم يسكنها  
 تطهر وحض عند حيفته أخرى ثم يسكنها حتى تطهر حيضها فإذا أراد أن يطلقها  
 فليطلقها حتى تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق بها <sup>النساء</sup>  
 وروى البخاري عن سليمان بن حرب عن ربيعة بن عبد الرحمن بن ربيعة عن فهد بن  
 همام عن شعبة عن أس بن حرب عن ربيعة بن أس بن حرب عن فهد بن همام عن شعبة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مردء فليرجعها فإذا انقضت فليطلقها شاء وفي هذه الرواية  
 إلى أنه يشترط الطهر في الطلاق وفي الأول إشارة أن لا يقربها فيه بجامع وأجمع <sup>نفساً</sup>  
 من الحيض وقوع الطلاق <sup>الحائض</sup> وان كان حرماً بغيره من الحيض من حيث قوله  
 صلى الله عليه وسلم مردء فليرجعها في الثاني وفي الأول أمران راجعاً والمرحبة تدل على وقوع الطلاق  
 وفيه نظر فإنه لا دلالة في ذلك لأنه كما يحتمل الأمر بالمرحبة وقوع الطلاق <sup>الحائض</sup> أيضاً  
 أن يكون بالمرحبة المتك معقبى العقد بقاء الزوجية فإنه يطلق طلاقاً فاسداً  
 وظن أنه وقع فاعتزل زوجيته صح أن يقال له راجعاً فيكون المردء <sup>المرحبة</sup>

١ الاصطلاحية يعني بطلان المنة فاذا بلغن اجلن فامسكوهن بمودف وفاقوهن  
 مودف شهده واذوى عملنكم واقبوه الصلوات الشهادة عددكم بوطيقه كان  
 يوم المدة اليوم الآخر المرد بالجله العت ومراة ببلوغه معاربه ومشارفة  
 به لا نقضا ذه والا لما كان للزوج جوع فبنا احكام جواز الرجوع في العت واليه  
 بقوله فامسكوهن بمودف اي بحسرة والفاق مناسب فله وفاقوهن بمودف  
 بان تمسكوهن حتى يخرجن من العت فتمسكنكم لا بمودف بان ارجعنا ثم تطلقها  
 نظرية العت قصد المصارت ٢ قوله شهده واذوى عملنكم قبل هو الرجوع  
 الرجعة قال الشافعية وذلك الوجوب هو المودف عن اثبتنا عليهم السلام لكون الكلام  
 في الطلاق فيكون ذلك في رتبة دالة على رجوعه ليدل على ان الرجوع الى الاسكال المردية  
 الرجعة لانه اقرب من الطلاق لانا نقول الاقرب منه لو كانت من جهة كان عودا الى التوافق  
 لكونه اقربا ولي ان قلت الفراق هنا ترك الرجعة وتكلمت في الاحتياج الى الاستمارة  
 اصلا بعد وقوع الطلاق فلهذا الوجه لا يرجع الى الفراق قلت ان ما ذكرتم من اعتبار القرينة  
 هو غير ما افهم خروج عن دعوى كون القرب مرجحا ورجوع الى القرينة اذا كان الارجح  
 بالقرينة ففي حاصلة الطلاق لا احتياج الى الاستمارة الاحتياج لجواز وقوع النزاع  
 في حقها وحده فيحتاج الى طريق في اثباته ولو ادعى وقوعه ذلك لا شهاده ولا غير الا

وانما ثبت حكمه في بعض النسخ  
 فوجه في الاحتياج الى الطلاق

اعتراف الزوجية فمجرد عدمه لا يثبتها فيجوز ايضا عدم علمها او رد اليمين على الزوج فمجرد  
 ويكون النزع مع ورتته لا يتبعه رجوعه الى الطلاق وان كان بعد ابعده مع وجود  
 وعدم الفصل كلام جنبي فان القضية واحدة ستبعد ونظيره في الكلام ان يقول الز  
 لو كيلة شتم من فلان سلفته كذا اوج على فلان سلفته كذا واقبض الشتم وسلك الى  
 البائع واهدى السلفته الى فلان وشتمه عليه ذمى عدل في ان الشهادتين معا  
 يحتاج اليه لاشهاد هذا مع انه يمكن عودا لبر ما اشهاد اليهما معا ان قلت عود  
 اليهما يسلم مساوي الطلاق والرجعة في وجوب الاشهاد واستحبابه انتم لا تقولون  
 يدل بالوجوب الطلاق والاستحباب الرجعة قلنا مع كون من الجملات التي تنبئنا  
 القرة الظاهرة بتفصيل بان يكون المطلق الرجحان فمع قيد عدم جواز  
 التزك يكون في الطلاق ومع قيد جوازه يكون في الرجعة ثم انه نعم امر يا قاسم الشهاد  
 مسا للرجعة او اليمين ونحوها المتفق بذلك امر هو الموضع بالبعد واليوم الآخر  
 والطلاقات يترتب بانفسه تشرع في ولا يحل لمن ان يكتنن باخلق الله ارجنتين  
 ان كن يومين بالبعد واليوم الآخر وهو لهن الحق بردهن في ذلك ان <sup>صلاحا</sup> ~~الطلاق~~  
 ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والامه عزيز حكيم مستفيد من  
 احكام ان عدت مستقيمة الخيض ثمة اقراء وهو ليس على عموم بل هو مخصوص

بالدخول بين ما في من ان غير الدخول بها لا عدت عليها وكذا ان يسهو والصغير كذا  
الحكم فخص بالحره فان الاستعداد لها وان اذا كانت مستقيمة يحض ولا كان الفوت شر كما بين  
الطهر الحيض الاطلاقه عليها اما على الحيض فليقول صلعم في الصلوات ايام اقرانك اما على الطهر  
فليقول لا غشي في كل عام انت حاشم عزوة نشد الا فضا لا غريم عرايكا مؤنثه  
مالا وفي معنى فلهما ضاع فيها مؤقرونا كذا خلف الالمراد الطهر الحيض فقال  
اصحابنا وانما فيه انه الطهر لوجه الاول قول فليقول من بعد من وقد تقدم ان  
المتزوج لا يكون في الحيض - قضية ابن عمر وقدم ذكر ما دل انه طهرانه قال ثمة فر  
والحق اننا بالعدد يراو بالذكور الطهر نذكر الحيض مؤنثه بهر ومي اصحابنا عن  
ذاتة قال سمعت من معتد الزمري يقول ان من اى ان لا قرارى لا طهاره  
حيضين ليس بالحيض قد قلت على فم فمته بما قال فقال كنه لم يقل لا  
وانما بلغ من علمي فقلت اصلحك الله كان اى يقول ذلك قال نعم كان يقول انما  
القرار الطهر يقرى فيه الدم فمجهول فاذا جاء الحيض قد فمته فقلت اصلحك الله رجل يطلق  
بغيره الطهر من غير طبع شهاده عدلين قال انه دخلت في الحيض انما فمته ففقت  
دخلت لا راجع قلت ان اهل العراق يرون عن علي انه كان يقول موافق حجتها  
بالمفصل من حيفته انما فمته فقال كذبوا وقال ابو حنيفة انه حيض لقوله طلاق انما

نظمتان عدتها حيفتان واصيب باية في معلوم الصحة انه يرجع الى المرأة في طهرها  
حيضها لانه قال سبحانه ولا يحل لمن ان يكثر فيلوم يكن القول قولها لما حرم عليها كتمان  
فيلوم المراء يحض وقيل المحل وقيل هما معا وهو اول العموم للفظ لهما والقول من  
فرض الله على النساء منه يحض والمحل والنظر انما لم يحل لمن كتمان ذلك لان فيه البطال  
لحق الزوج ان الزوج احق بالرجعة ما دامت في العدة لقوله وبعولتهن احق برؤسهن  
لكن مع كون الطلاق حجة للآية التي تلونها فالضمير احض من المراجع اليه هو المطلقة  
من من ضيق العموم الامتناع في ذلك لذكر الظاهر ثم خصه بل تخصيص العام بذلك  
وتحقيقه بالاموال قوله ان ارادوا اصلا عا ليس شرط الرجعة بل حصا للزوج على ارادته  
لنساء و عدم المصاهرة ان كل واحد من الزوجين يتقاع على الآخر لقوله لمن مثل الله على عيونه  
بالمعروف للمأثمة للوجوب في محض فاق حق المرأة فلله النفقة والسكان والكسب  
ولا اضرارها وامحق عليها فاقطعت به عدم التبرجوا به وان لا يدخل فرشها غير  
تخط ما فيه ولا تخلف استقلاله روى ان امراة معاذ قالت يا رسول الله ما حق الزوج  
زوجها قال ان لا يضرب وجهها ولا يفتقها وان يطعمها ما يطعم ولبسها ما يلبس  
وعرقها قال كبرت امراة فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال الطبع ولا  
تقصده ومن يتهايش الا ياذنه ولا تقصم طوعا الا ياذنه ولا تمنعه صها وان كانت





بن الحاج عن ثلاث تروجهن على كل حال التي لم يحسن ومنها جملة منهم  
 الرحمن لا يحصر قال قلت ما هذا قال اذا انى لها اقل من تسعين والتي لم  
 يدخل بها والتي قد مضت من يحصر منها لا يحصر قال قلت وما هذا قال اذا كان  
 مضمون سنة فعلى هذا يكون العدد المذكور ثلثي الشهر الثلثة لمن بقي من  
 تحيض ونقطع عنها يحض لعارض من مرض او رضاع او غير ذلك سواء كان في ذلك  
 تقطاع مع الشك منها او لا مع بل الشك في سبب تقطاع وهو ان لا يقدر ان  
 او لا للشك بل مع التقطاع بالتقاع وهو ان لا يقدر ان لا يقدر واللاتي لم يحض  
 هذا يكون المراد بقوله ثم واللاتي ليس احصل لهن صفة الا باس وهو تقطاع يحض  
 مع الربط مع التقطاع فقه من ثلثة اشهر ولا يكون في الآية دليل على عدم العدد  
 على الآية الصغيرة ولا على وجود ما نعم الحق ان لا عدت عليها لان الغاية والحكمة  
 شرعتها العلم باستمرار الرحم هو متحقق فيها والثاني وهو قول اكثر المفسرين وفيه  
 قال السيد المرتضى هو ان الارتياب في وجوب العدد لا في السن وان المراد باللاتي  
 لم يحض اي لم يبلغ سن الحيض عند تنحيز ثلثة اشهر من غير ان لا تملكه وعليه  
 اخرج وجهين الاول سبب النزول هو ان ابني ابني كعب قال يا رسول الله ان عددا  
 من عمو النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار واولاد الاحمال فمن كنت انتهي

انه اراد ما ذكره الاصحاب في الشك في رفع محض لقال ان ارتبنا لان المرجح في خفض  
 اليهن جواب عن الاول انه لو كان المراد ما ذكره لقال ان جهلهم لم يقل ان ارتبنا لان  
 سبب لزوم ما ذكره موجب ذلك ان ابا لم ينك في عهد من بل حبله وعن بنت  
 انه انما انى بالضمير المذكور لكون الخطاب مع الرجال لقوله واللائي يس من الميضي  
 نسألكم ولان النساء يربحن تعريف الحكمين لرجاله من الى العلما فكان الخطاب  
 لهم بالنساء فانهم يفتنونكم مسلما قوله واولات العمال اهلن اي اهلن  
 وضع لعل قاتل ان والفصل في هذا المصير وهو الخلاف في الطلاق وهل هو  
 كذلك الوفاة بمعنى انه لو تقدم الوقع على اربعة شهر وعشر يكون العدة منتفية  
 بذلك لقال اصحابنا لابل عدتها بعد الاجلين وهو قول علي م وابن عباس  
 قال الفقهاء الا ربعة وان وراعي الاول مخبرين بعموم الآية واجمع اصحابنا في وجوبها  
 في عموم قوله والذين يتوفون بكم ويذبحون بين يديكم جافقه دخلت تحت عام  
 فلا وجه للجمع بها الا بالقول بالبعد الاجلين في طريقه الاحتياط والاخصاص لآية الو  
 بالمطلقات ولو سلم عمومها في مخصوصة بالاجزاء الامامية لدخول المصوم فيهم  
 قال الجمهور آية الوضوع عمومها بالذات وازوالها عمومها بالعرض وهو وقوعها تعالى  
 لعامة المؤمنين والمحافظة على العموم الاول والى وان الحكم معطل بالوضع الموجب

رحم من آلمت الذي تعد له جنة بخلاف آية ازدواجها ونهاية خرة نزل فتد بها  
 تحصى وتقيم حكمها العام على الخاص الاول ارجع الاثنان عليه هو عيب الاول بان  
 لا فرق بينهما عند الأصوليين من انساني بان العلة حاصلة على قولنا نعم على ان يمنع  
 الوضع علة وعن الثابت بان التحصيل البناء معا وبيان خلافا فرق بينهما وانما  
 هو بضمين احكام الاول انما يمين بالوضع بعد الطلاق ولو لم يخطأ انه لا يشرط في  
 المحل التامة فلو وضعت علقته بانت محال لو كانت حادثة باثنتين فلو  
 واحدة بانت لكن لا تنكح حتى تضع الاشارة الى ان يكون الزوج بمقتضى جديده ان  
 الوضع للمحل متباين في حرة والامة والاشهر فحدث الامة فيها النصف قوله  
 من متى امة من الرجال والنساء في احكام العدة يسئل عليه امره يا ايها الذين  
 آمنوا اذا انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فما لكم عليهن من عدة  
 تعددونها فتوهن من زوجكم سبعا مجللا فوايد ان النكاح لم يمس في القرآن الا  
 بمعنى العقد وهو دليل على كونه حقيقة فيه شرعا ولا يجوز استعمل الوطى لكان نصريا يكونه  
 حقيقة في لغة لا شرعا لان من ادعى القوا البتة غير بالامانة والامانة والمفارقة  
 التفتي الايمان والعدل والوطى الكل كناية وليس الصريح فيه لغة ان النسيك ان  
 بقوله من قبل ان يمسوهن ان يمسوهن وليس فعلت انما الية عن ذلك فاية متطرفة

عدم استعانة العدة واستقرار المهر عليه خلافًا لأبي حنيفة في قوله فما حكم عليهن  
 عدت تنبئ على أن العدة حق الزوج ليكون له الرجوع فيها إلا بعد ما والزوجته  
 وإن كان لها حق النفقة ولا مسكان لكن جهة أقوى لأن المنع من الزوج  
 لأجله لا لها قوله بقصد ومنها أي تعدد منها بمعنى تنوفون عدداً من عدوت  
 له الدراهم فاعند ما تقولك كنهه فالتأويل وزنته فانه ن ٤ ان لا يمنع  
 على الداء في الاستعانة المفوضة عند الأكثر المراد بضعف المهر والمهر المقيد  
 الوضوح ليس المحل وبما سطر من المصطلح اجمالاً بل المراد به الاخراج من المنزل لعدم  
 وجوب العتق هنا فلا يجب لاسكان ولو كونه محلاً أي من غير ضرار ولا خلال بحق  
 صريحة في عدم الوجوب العتق على غير المدخول بها النساء الذين يتوفون منكم و  
 يذرون أزواجاً تبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح  
 عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والسبب في تحصيل خبر الذين يتوفون مبتدأ  
 تبرصن خبر عن مبتدأ محذوف تقديره أزواجهم تبرصن حذف لغرضه قوله و  
 يذرون أزواجاً مبتدأ والكلام والذين يتوفون منكم و يذرون أزواجاً  
 أزواجهم تبرصن والتبدي الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول وقيل إن التقدير أزواج  
 الذين يتوفون محذوف للمضامف وإقام المضاف اليه مقام وفيه نظر لأنه لو كان

كذا لم يخرج الى قوله يذرون ازواجهم لان ذلك ينظم من تباينت القيمة وتباينت  
 الغرض باعتبار الليالي لانها غرض الشهوة والايام ولد ذلك لا يعلمون الله في مثل  
 فقط حتى انهم يقولون صمت عشر اويدي على قوله نعم ان يستتم الا عشر اثم قال  
 بستم الا يومنا اذا عرفت هذا حتى آتت الاحكام انها ناسخة للآية التي بعدها  
 التي غلبت هي قوله نعم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لا يرثها  
 مناعا الى المحول غير خارج فان ذلك كان في اول الاسلام اعني عدة السنة والنفقة  
 والاسكان ثم نسخ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان يثبت المصير  
 قال ابو سلمة الا صفاني ان حكمها باق في المحال قال شاذ من فقهاء العامة وهو  
 ابو حنيفة انه ان اوصى للزوجة بشئ وانفق الوترته عليها فالحول وان لم يوص  
 او منعت الوترته من الاتفاق كان لها ان تبصر في نفسها كيف شاءت بعد ائبته  
 اشبه وعشر او نه ان القوم كان المقتضاه لاجماع على بطلانها نعم نقصت الآية الوترته  
 للزوجة فحقت فقهاء العامة انها منسوخة ايضا بآية الارث من الثمن او الزرع  
 وقوله صلح ولا وصية للوارث فعندنا الوجه جازية لها واول كل ذلك كانت  
 لما من جواز الوصية للوارث انها عاتية من المدخل بها وغيره باليسير والعسير  
 والمحال والمحال لكن المحال بان لا يجد من لا يلبس كما تقدم وكذا حكمها ثابت في الحكم

الدائم والمنقطع على الاقوى وهل حكمها ثابت في الامة كما في المرة الاولى قولان  
 فبعض اجري في الامة عموما وهو قول الشافعي والاصم وبعض جعل عدتها النصف من  
 ذلك وهو الاقوى اما ام الولد بموت سيدنا فحكم الامة غير ثابت فيها قطعا لكونها  
 حال الاعتداد حره هذه العدة ليس فيها اتفاق ولا اسكان فلهذا ان ثبت حيث  
 شاءت فنجب فيها الحد وهو ترك الزنية بقوله صلعم لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
 واليوم الآخر ان تحب على ميت اكثر من ثلثة ايام لا على زوج اربعة اشهر وعشر اهل  
 ذلك واجبه في الامة قيل نعم العموم الحديث وقيل لا لاصالة البراءة والحديث لا يروى  
 عن عائشة كما رواه زرارة الحرة تحب والامة لا تحب وعليه الفتوى العدة في الطلاق  
 مبداء وقوله لانه السب ولا يتخير فيه اما هذه فتبدل الى ضر الموت وللغائب  
 بلوغ الحجر ولو تجر واحد فاسق لانه تكليف كفي في ثبوت الطل لكن لا يستحق حتى يثبت الموت  
 بنسبدين عدلين او بالشاع على بعضهم التقدير بلبعة اشهر وعشر اياها  
 في غاية الامر تحرك ثلثة اشهر ان كان ذكرا او اربعة ان كان انثى فاقرب الاصلين  
 وزيد على العشر حطارا اذ ربما يضعف حركته في المبادى فلا يحس بها قوله اذا  
 بلغن اجلهن اي انقض اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن من العرض للزوج عدل  
 الحداد وغير ذلك اذ فعلن ذلك بالمعروف اي الوجه الذي لا يكره العقل ولا الشرع

أقصى

ودل بمضمونه على وجوب الانكار عليهن ففعلن خلاف المعروف انما الطلاق مرتان  
 فامساك بعروف او تيسر بحسان قال الشافعي المراد ان التطبيق الرجعي شأن  
 لا روى انه صلعم سئل ابن النثالث فقال عليه السلام او تيسر بحسان وقال المجاب  
 والحيثية المراد التطبيق الشرعي تطبيقه بعد تطبيقه على التفرقة كقوله ثم ارجع البصرين  
 اى كره بعد كره ومثله ليبيك وسعدك ولذلك قالوا الجمع بين الطلقتين الثالث  
 بدقه واجتجها بنا بعد اخبارهم التي رويها عن اهل البيت ثم ياروى في حديث ابن  
 العمران رسول الله قال انما النسيئة ان يستعمل الطهر بسبعة الا فطنتها كل يوم بتطبيقه  
 وبان هذا الكلام اعني الطلاق مرتان ليس اخبارا والا لزم الكذب فيكون بمعنى الامر  
 ليكن الطلاق مرتين ومثل قوله نعم ومن فعله كان آمن اى يجب اى يؤمنوه ثم  
 ان الاصحاب لما حكموا بتحريم الثالث المرثه او الثنين المرسلين وان ذلك قد خففوا  
 في انه اهل يقع واحدة بغير ان يتطابق ويلغوا الضميمة والنفسه ام لا يقع شيء قال  
 بالاول وهو الحق لان قصد الكل قصد لكل واحد من اجزائه فالواحدة اذن مقصودة  
 صادرة من اهلها في محلها فيكون واقعة وهو المطلوب من اجابة ما الثاني للنبي  
 من اجدة فيكون فاسدة قلت النبي بن اجلة ليس ينباع عن كل فرد وقد تخفى في الاول  
 فائدة قوله الطلاق مرتان يدل على شرعية الرجعة لان طلاق المطلق غير مقصور على

ثنتين

عقدا لانه ازاله فيه النكاح ولا النكاح هنا وهو مثل الامر بالعقد المستوفى على الملك  
من باب دلاله الافتضا قوله فامساك بعرف اي على وجه سائغ وهو كونه عينا  
الى النكاح اما بالرجعة ان كانت العدة باقية او باستيفان العقد ان نقصت  
واختلف في معنى التبرج بالاحسان فصل هو الطلقة الثالثة لا تقدم من قوله  
صلعم وقال السدي والضحاك هو ترك المعة حتى تبين بانقضاء العدة وهو  
عن ق و ص عليها السلام وهو الاصح لان الطلاق لا يقع عندنا بالكتابة بالتبرج  
فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترجعا  
ان طلقا ان يقيما حد ود الله وملك حد ود الله بينهما ليقوم يعلمون هذه اشارة  
الى الطلقة الثالثة وبه قال ق و ص عليها السلام والسدي والضحاك النظم  
وقال مجاهد هو تفسير قوله وتبرج باحسان فان ذلك عنده هو الثالثة وبه  
قال الطبري ولحق الاول اذا تقرر هذا فاما الكلام الاول مدلول الآية انه اذا  
طلقها الزوج عقب الطلقتين الاوليين والامساك بعد ما طلقها بالثالثة  
عليه حتى ينكح ثالثة فذلك المطلق وانه يحكم عند اصحابنا مخصوصا بعد طلاق  
العدة فان ذلك حرم في الثالثة ابدًا وطلاق العدة هو ان يطلق الزوج  
بها على الشرط يتم براحبها في العدة ويطلقها ثم يطلقها مرة ثانية وفعلها



بفعل اولاً ثم طلقها ثانياً فاذ فاعل ذلك ثلثة ادوار صرحت عليه عند حمل  
 بشرط في الروح الثاني شرط الاول ان يطا بالعقد الدائم فلو طى  
 او بالملك او بالتخليل لم يفدا بانه ٣ ان العقد مجردة غير كاف عن الوطى  
 لزوجته رفاعة لما علمها عبد الرحمن بن الزبير فبسط الزاد فقالت ان له هدية  
 الثوب فقال صلحتم ان تريد ان ترجع الى رفاعة لاصح تدفعني غيصة وندوة  
 والاية مطلقة قيدتها الشريعة واقصر ان السبب في مجرد العقد عملاً باطلاقه  
 الاجماع على خلافه ويمكن تفسير النكاح هنا بالاصح فيكون العقد مستقفاً من  
 النكاح ٤ ان يطا وهو بالغ فلو طى صبي او حال ارتداده لم يكمل الوطى  
 وهو مستقفاً من ذوق العبد نعم لا يشترط الانزال اذ المراد بالعبد الله و  
 من دونه فرعان الاول الوطى حراماً بعد عقد صحيح كالوطى صائباً او مع اجفان  
 ام لا اشكال من انه منهي عنه فلا يكون مأموراً به ومن صدق الوطى بعقد صحيح  
 اكثر اهل العلم وقال مالك ان الوطى في لا يكمل وان اوجب العدة وكل المهر  
 النكاح المعفو بشرط التخليل اي بشرط ان يكتمها ثم يطا فالحاصل على الزوج الاول  
 فلاكثر على انه فاسد وجوزة ابو حنيفة مع كراهته وعند ايضا ان اضم التخليل ولم  
 فلا كراهية ٥ قوله فان طلقها اي الروح الثاني فلا جناح عليهما اي على الزوج

الزوج والزوج الاول ان يتزوجا اي بعقة جديد ومهر لانه نبتة اليها فكان مشروط  
برضاها فيكون عقد اذ الرجعة لا يشترط فيها رضاها قوله ان طلق اي ترجع عندها  
بقرائن الاحوال وما يظهر من اخلاقها انها يقيمان حدود الله في حقوق الزوجية  
فذلك ليس بشرط في صحة العقد لجواز العقد عن الطرفين والظن هنا على حقيقة وهو الظن  
الراجح لانه معنى العلم اذا العواقب غير معلومة الاقصد واعلم انه طليفا ومن قوله فان  
طلقتها اشترط كون عقد المحلل واما لا ينقطع ولا يشبهه لعدم دخول الطلاق فيها  
فيحكم في هذا الخبر في اثباته انما هو التحليل مخص بالجره اما لانه فيلحق في خبرها طلقا  
فيفتقر الى المحلل سواء كان زوجها حرا او عبدا للعلم بذلك من النسبة الشريفة وبان  
اهل البيت عليهم السلام اشترطوا اذ اطلقتم النساء فليعلن اهل بيته فامسكوا من معروف او محرور  
هن معروف ولا تمسكوا من ضرار العقد وادمن بفعل ذلك فقد ظلم نفسه بنوع الشيء  
هو الاصول اليه وقد يقال للعدو منه وهو على الامساع وهو المهر او هبتها والاصل يقال له  
كلها ولهنها ما وغايتها والمعهود في الآية اذا قاربين انتهاء العدة لان العدة تنها  
لا امساك ذلك هو اي ارجواهن الى النكاح او سرحواهن الى النكاح او سرحوا  
اي بقون على حكم العدة ولكن الامر ان بالمعروف اي على وجه لا ضرر فيه ولا  
لا قمار احد وانه الحكم قد تقدم كنه اعاده للاتمام به قوله ولا تمسكوا من ضرار اي

لا تراجموهن ارادة الاضرار بهن كالتقصير في النفقة او المسكن او تطويل المدة في حاكم  
 ويكون ذلك كرواها لقوله تنقذوا اي تطعمواهن بالتطويل عندكم او باللباء  
 الى الاقمة او بالمهر واللام متعلقة بالضرر اذ المراد تفديده ومن يفعل ذلك الاثم  
 للضرر فقد ظلم نفسه بابقاها في الاثم واستحقاق العقاب <sup>وذا</sup> واذا اطلقتم النساء  
 فبلغن اجلهن فلا يعضلوهن ان يكنن ازواجهن اذ تراصنوهن بالمعروف في كل وقت  
 بهن كان مكنن بغيره بالسد واليوم الآخر ذلكم انكم واطهر والله اعلم وانتم لا تعلمون  
 السبع منها هو الوصول الى الشيء تاما واجل <sup>وذا</sup> فذلكم قل سائر الكلامين على افرق  
 البيوتين والعصل بالفساد المعجز ليس والضيق ومنه عضلت الدجاجة اذ انشنت بيضها  
 فلم يخرج قبل نزلت هذه للاوليا لما روى ان معقل بن يسار حبس اخاه ان يرجع اليه  
 زوجها بعد طلاقه لما نزلت على ثبوت الولاية على المرأة وانما لا تخرج نفسها اذ لو كانت  
 لم يكن لعصل الولي حتى <sup>وذا</sup> رضاه المعصوم وقال الراوندي ان الخطاب لازواج لقوله  
 واذا اطلقتم النساء فلاتنكحن ولا ولاية عندنا على ابائهن الرشيدة ولا نساء الكاهن اليها في  
 قوله ان يكنن فعلى هذا يكون المعنى لا يعضلوهن بان تراجموهن عند تزويجهن بالاول  
 لا للرفقة فيهن بل للاضرار ومنه من الترويج وهذا آخر كلامه وفيه نظر من جوده  
 ان هذا المعنى على قوله قد تقدم فيكون اعادته تأكيداً وانما سبب اولى ٢ ان بلوغ الشيء

قال السدي نزلت في حار  
 عبد الله عصى بنته  
 اسند الشافعي بذلك

الشئ هو اذ كانه تيمامه والاصل حقيقته في المدة فحمل البلوغ على المقاربة بعد دل على الظاهر  
 من غير ضرورة ولا يراد حمل البلوغ في السابقة على المقاربة لان ذلك دليل على اللاحق  
 بالاسك ٢٠ ان النكاح في العدة باطل والمخطبة فيها حرام وعلى قوله يلزم وقوع  
 النكاح او المخطبة في العدة فلا يجوز توجه النهي الى المنع من اعرام والباطل لان الفصل على  
 ذكر سيدنا اضرار المراجعة والاصل عدمه ولا ضرورة التي فادون الاولى ان يكون الحمل  
 للمطلقين ويكون الفصل للثلاثة ولا للمراجعة في العدة بل تعدى ما وظن ويكون فذلك  
 بعد انقضاء المدة وتسمية المخطبات انما تسمى للشئ باسم ما يؤول اليه على جهة المجاز  
 قال الرازي ويجوز ان يحمل الفصل في الآية على الخبر والحمل عليه مبني وبين الزوج وهو  
 ما يتعلق بالولاية لان الفصل هو الحبس والمنع والفيض وقال هذا الوجه حسن قلت لما يكون  
 الخطاب للاولياء ولللازواج لاطلاق كلامه ولكن ما قلناه لقوله اذ طلعت الشمس  
 ادلى قوله ذلك اي الخطاب المذكور يعطيه المؤمنون لانهم هم المستفون به دون غيرهم  
 كقوله في المتقين وقوله ذلكم اي عليكم بمقتضى ما ذكر اذ في لكم اي افعلوا وانفسكم من  
 ومن الائمة من يبايعون في بيعة واحدة هي قوله ولا يحمل لكم ان تأخذوا مما  
 انتمون شيئا الا ان يخافوا الا بغير احد والله فان ختموا بغير احد والله فلا  
 جناح عليهما فيما افدت بكم احد والله فلا تعدوا ومن يعدهم والله فلا تعدوا

هم الظالمون الخطاب للزواج مجله ثم شانه بالنسبة لكل زوجين والمراد بما هو  
المسهور والضمير في ان ختم للحكام لانهم الامر من بذلك وفي ان جملة نبت عبد الله  
بن ابي كاش تحت ثابت بن قيس بن شماس وكان من خفصة وهو كجها فانت رسول الله  
فقال يا رسول الله لا انا ولا ثابت لا يجمع راسي في راسه شيء والله ما عيب بيني وبين  
ولا خلق ولكني اكره الكفر في الاسلام ما اطيعه نفضا اني رفعت جانب الجنازة قبل  
في عدة فاذا هو اشد هم سوادا واقصرهم قامته واقبحهم طبيعة وجهها فقلت لا اية كان  
قد اصدقها صدقة فقال يا رسول الله حرها ففعلت علي محمد فقيم فقال يا رسول الله  
قالت نعم وازيده قال لا صدقة فقط فقال ان ثبت خذ منها ما اعطيتها فخل سلبا  
فما خلعت من بهما وهو اول خلع كان في الاسلام او اعرفت هذا فها فوايد  
قلت لا اية الكرية على عدم جواز اخذ شيء مما امر به النساء الا في صورة الاقداد وهو  
ان نكره المرأة الرجل تحتل لصدقتها او غيرها او الصداق مع غيره ليخلعها او لطلبها  
بذلك فنجيب الزوج على الفور الى مطلوبه ولا يصح خلع ايضا لان المرأة كاللباس لقوله  
من لباس لكم وانتم لباس لمن فها رقبها خلعت الناس ٢ او كانت الكراية من الزوج  
ليس خلعاً وان كانت منهما معا ليجي مبرات ويختلف حكمها بوجوه اما ذكر من خلع  
الكراية بالزوج في الخلع كما دل عليه حديث قيس والمبرات الكراية منها كما دل عليه

ظاهر الآية ٢ ان الميارات لابد فيها من الاتباع لفظ الطلاق واما المرفضة خلاف  
 احوال القولين الاتباع حيث لا يجوز في الميارات اخذ الزايد عما وقع بخلاف  
 فان اكثر الفقهاء على جواز الزايد فيه وكرهه بوجوه واسباب المسبب قال لا يجوز الا بال  
 الاكل ولا الزايد وكذا في نظر الى قوله مما يشتهون من من ينشأ بحتم التعقب في قوله ثم  
 في حديث ثابت لا صدقته فقط لا يمنع الزايد لانه حكمه حال مطلوب وجه فانه لم  
 يطلب سوا الصدقة ٢ الطلاق يقع بالغة ويغني فائدة اتمتع والمباراة وكلها  
 في اخذ الزايد ومعه شرط فيها شرط الطلاق من غير فرق قبل اتمتع  
 قالت لا دخل عليك من نكركه اولاد وطان فرأيتك نكركه واحق عدمه بل يستحب  
 ذلك استحبابا موكدا المكالم الحيت والنخوة وفتح الصبر على المعاشرة منع ذلك  
 المفروضة هذا الباب في بنية لا يصح للمزوج الرجوع بعد ما الا ان ترجع الزوجية  
 البدل والعدة باقية فله زوج ح ان يرجع لا يراد على قوله فيهما جناح عليهما سؤال وهو  
 المرأة تعطى ما هو طاقا في جناح عليهما في ذلك حتى ينهي عنها واصيب به جوده احوال  
 المرافعة في هذه النسخة رجس بالبدل لا وهم انما هي المصلحة ومن كانت الفدية له جائز  
 فليس الاذن لها لئلا تؤتم ذلك كآثار المحرم على الاخذ والمعطى ٢ جواب التكرير  
 ثم خرج منها اللؤلؤ والرياح في الاخراج انما هو من الملمح دون الغنم فجاء الاتباع المتأ

الروايات في الفقه الذي يلقب بـ "مذهبنا" ان المهر المخلع هو الولاء وكانت المرأة في عاصيته  
 مستكينة ان لا يكون عليها جناح اذا كانت تعطي ما نفق عن الزوج فيه الا ثم عن نفسها  
 فاستركت فيه لانها اذا اعطت ما يطرح الا ثم حاسب الى مثل ذلك اي انها  
 عن نفسها الا ثم بان اقتصرت لانها لو اقامت على الشؤ حلا صرا لا تمت وكان  
 عليها جناح الشؤ فخرجت عنها بلا فقه اذا ما خطر هذه الضعيف هو ان لما  
 كان النكاح مرغبا فيه منه وبابل بالالوجو يساري في رفعه على ما مضى وبجناح  
 لما بدلت العدة وغيبت ففراقها فقد شاركه في ازالة ذلك الفضل المرفق للعدو  
 اليه بل بما يجازي الى ذلك ما ظهرا كراهتهما ففي عنهما جناح الموضع الا فقه الا يحل  
 للزوج اخذ العدة لو كان هو سببا لكرهها اليه بان يكرها بالنفقة في حقوقها لهما  
 كراهتهما لفتن العدة واستيفه من قود فيما اقتصت به انه لا يقع ذلك من المهر  
 وانه لا بد من المصلحة لا فقه عقوق الحياء ومنها العلم بالعوضين ان يكون  
 ايضا لعدم جواز التصرف في ملك الغير وتتم هذا الباب من ولاية وهي انها لا  
 ينزل الا يحل لكم ان تزوا النساء كراهة ولا تعطوهن من لهن بوابه بعض الميثمين ان  
 يابن بها حصة ميثية شملت هذه الآية على احكام ثلثة الاول النبي عن سالك  
 الزوجية مع عدم قيام حقوقها على وجه المضادة بها حتى يموت فبشرتها فحق

تكون كما منصوباً على الحال اي فيهن كاحداث لذلك المصداق معنى الحال وقبل كل  
 الرجل ذوات مله قسب من ائمة اوجيم عن امرأة القى ثوب عليها وقال انا  
 اخي بهمن كل احد فيل لا يحل لكم ان تروا النساء كما راى ابي تاحدوهن على سبيل الله  
 كما يحا المورث منهن كارات لذلك على قراءة كرا بالفتح او مكرويات على قراءة كرا  
 بالضم فعلى الاول المورث ما لها وعلى الثاني نفسها وقيل الخطاب لا ويا ابا القبر  
 لانهم قورود لا تفضلون

اي لا تحجبوهن عنكم لان رغبة فيهن بل مضارة لتفقدن في نفسها منه بالمهر وبعضه  
 ما يدل على قول ابن السبب انهم لا يتان بالفاخشة بخبر عضلها وقيل الفاحشة  
 الزنا وقبل هو العشرة وسكاسته تخلق ما يذو روح والاصح الاول فاذا ثبت ذلك  
 فيها شرعاً جاز حبها ومصرتها وتفقدن في نفسها وقيل فتع ذلك بوجوبه وقيل  
 فتاة انظر انظر له الرجل زوجة المتكومت ايها ومنقطعاً على قول يظهر  
 او احدى المومات نساء او رضاعاً وشقاقه من يظهر وكان ذلك طلاقاً في الجملة  
 فجاء الاسلام بمنع من سب قريب الاحكام عليه كما يحى ونزلت فيه آية اربع هي  
 اول سورة المجادلة ففتحها فتسليم بعد قول التي تجادلكن في زوجها وشكلى  
 الى الله تسليح تحاور كما ان الله يسليح بغير الدين يظهر من منكم من نساءهم ما هن